كلية الكوت الجامعة
مركز البحوث والدراسات والنشر
ISBN:978-9922-612-30-0

عَهْدُ الإمامِ عليٍّ (عَلَيْهِ السَّلامُ) إلى مَالِكٍ الأشْتَرِ

مُقَارَبَةٌ حَضَارِيَّةٌ

أ.د. علي زوين
عميد كلية الكوت الجامعة

أ.د. فاخر جبر مطر
رئيس قسم علوم القرآن
كلية الكوت الجامعة

د. طالب زيدان الموسوي
رئيس مجلس ادارة
كلية الكوت الجامعة

2020

اســـــم الكتاب :عَهْدُ الإمامِ عليٍّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) إلى مَالِكٍ الأَشْتَرِ
مُقَارَبَةٌ حَضَارِيَّةٌ

تأليـــــــــف : أ.د. علي زوين
أ.د. فاخر جبر مطر
د. طالب زيدان الموسوي

جنـــس الكتاب : دراسات ادبية

المطبعـــــــة : مطبعة الرفاه / بغداد

ســـنة الطبـع : ٢٠٢٠

الناشـــــــر : مركز البحوث والدراسات والنشر
كلية الكوت الجامعة

تصميم الغلاف : رائد مهند امير

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد
٣٢٤٧ لسنة ٢٠٢٠

مطبعة الرفاه
07902823204

المقدمةُ

وضَّحَ الإمامُ عليٌّ (عليهِ السَّلامُ) في عَهْدِهِ لمالك الأشتر (رَضِيَ اللّٰهِ عَنْهُ) أسلوبَ الإدارةِ المُعَبَّرِ عَنِ الرَّأْفَةِ بالرَّعيَّةِ في نَسَقٍ علميٍّ ومعرفيٍّ وحضاريٍّ تنهلُ الشعوبُ جميعًا مِنْ عهدِهِ المباركِ الَّذي يُعَدُّ أبرزَ وثيقةٍ تاريخيَّةٍ في إقامَةِ العدلِ والمساواةِ ، الَّتي استقَاهَا أميرُ البلاغَةِ وسيِّدُ الفصاحةِ مِنَ المنهجِ القرآنيِّ والنبويِّ الشريفِ الَّذي اختطَّهُ الإمامُ لحفظِ حقوقِ الإنسانِ المستلِّ مِنَ الشَّرعِ المقدَّسِ ، فقد استطاعَ الإمامُ عليٌّ (عليهِ السَّلامُ) أنْ يَضَعَ قواعِدَ فكريَّةً متينةً لإدارةِ الدَّولةِ مِنْ خلالِ مَا وَضَعَهُ مِنْ أصولٍ للحكمِ العادلِ في عهدِهِ الَّذي أرسلَهُ إلى واليهِ على مِصْرَ (مالك الأشتر) ، وهذا العهدُ يصلحُ أنْ يكونَ نظامًا متكاملاً شاملاً لمختلفِ الصعدِ السياسيةِ والإداريةِ والاقتصاديةِ والعسكريةِ والعلاقاتِ الدوليةِ الخارجيةِ مَعَ الدولِ الأُخرى لكلِّ الأزمنةِ على مساحةِ الدولةِ الإسلاميةِ .

وقد جاءَ هذا العهدُ أوِ النظامُ بعدَ مَا رأَى الإمامُ عليٌّ (عليهِ السَّلامُ) مِنَ انهيارٍ للقيمِ والثوابتِ الَّتي وضَعَهَا الرسولُ (صَلَّى اللّٰهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّمَ) ، وهُوَ يُمَثِّلُ قمَّةً للنظامِ الَّذي ابتكرَهُ الإمامُ لِمَا يحملُهُ مِنْ تفكيرٍ إبداعيٍّ ليصلَ إلى نتائجَ ملموسةٍ في واقعِ الدولةِ الإسلاميةِ الَّتي كانَ يديرُ شؤونَهَا في زمنِهِ وَهُوَ على رأسِ هرمِ السلطتينِ الدِّينيَّةِ والدنيويَّةِ ، وكانَ (عليهِ السَّلامُ) قَدْ قَدَّمَ حلولاً مبتكرةً وجديدةً في السياسةِ والحكمِ ، ولا يقدِرُ

على ذلكَ الأشخاصُ الاعتياديينَ . فمهارتُهُ كانتْ متمثلَةً في وَضْعِ البدائلِ والخياراتِ في إدارةِ شؤونِ الدَّولةِ ، حيثُ كانَ في عهدِهِ لمالكٍ كثيرٌ مِنَ الوصايَا والأفكارِ الَّتي مِنْ شأنِهَا تذليلُ المصاعبِ أمامَ الحاكمِ وَهُوَ يديرُ البلادَ والعبادَ ، فَمِنْ خلالِ هذِهِ الوصايا الَّتي جاءتْ في سياقِ العهدِ اقتراحاتٍ وحلولاً ، وفيها أكثرُ مِنْ حلٍّ للمشكلةِ ، بدلًا مِنِ اعتمادِ حلٍّ واحدٍ للمشكلةِ بقصدِ الوصولِ إلى الهدفِ المنشودِ والنتيجةِ المرجوَّةِ للإصلاحِ ودرءِ الشُّبهاتِ الَّتي تتقاطَعُ مَعَ النظامِ الَّذي يتوخَّى فيهِ العدالةَ مَعَ الرَّعيَّةِ . ومِنَ الطَّريفِ في العهدِ أنَّ الإمامَ عليًّا(عليهِ السَّلامُ) اتبعَ مهارةَ المقارنةِ في حقبتينِ زمنيتينِ : حقبةِ الحكمِ السابقِ (الفاسدِ) و حقبةِ الحكمِ الجديدِ الَّذي يجبُ أنْ يكونَ عليهِ النِّظامُ الجديدُ ، فقد حَذَّرَ الإمامُ مالكًا مِنْ ذلكَ ، فقالَ (عليهِ السَّلامُ) : (شَرُّ وُزَرَائِكَ مَنْ كَانَ للأُشْرَارِ قَبْلَكَ وَزِيراً، وَمَنْ شَرِكَهُمْ فِي الآثَامِ، فَلاَ يَكُونَنَّ لَكَ بِطَانَةً فَإِنَّهُمْ أَعْوَانُ الأَثَمَةِ وَإِخْوَانُ الظَّلَمَةِ ".

وكذلك حَذَّرَ الإمامُ (عليهِ السَّلامُ) مِنْ عمَّالِ الحاكمِ ، أي موظَّفيهِ ، ولا سيَّما عمَّالُ جبايةِ الخراجِ والصَّدقاتِ وباقي مواردِ الدولةِ ، ونَصَحَ مالكًا بأنْ يختارَهُم اختيارًا وليسَ محاباةً لأنَّهم أهلُ عملٍ وأمانةٍ ، وأغلبُهُم جمعَ الظُّلمَ معَ الخيانةِ في عملِهِ ، ونصَحَ مالكًا بأنْ يختارَ منهم أهلَ التجربةِ والحياءِ مِنَ الأُسرِ الصَّالحةِ الملتزمةِ دينًا وخُلُقًا . وكانَ نظَرُهُ في هذا الشَّأنِ

نظرَ الثَّاقبِ المُجَرِّبِ لِمَا رآهُ مِنْ عبثِ العمَّالِ وظلمِهِم الرَّعيَّة ولاسيَّما أهلِ الذِّمةِ والفلاحينَ والمزارعينَ. قالَ : " ثُمَّ انْظُرْ فِي أُمُورِ عُمَّالِكَ، فَاسْتَعْمِلْهُمُ اخْتِبَارًا ، وَلاَ تُوَلِّهِمْ مُحَابَاةً وأَثَرَةً ، فَإِنَّهُمَا جِمَاعٌ مِنْ شُعَبِ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ ، وَتوَخَّ مِنْهُمْ أَهْلَ التَّجْرِبَةِ وَالْحَيَاءِ، مِنْ أَهْلِ الْبُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ، فِي الإِسْلاَمِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، فَإِنَّهُمْ أَكْرَمُ أَخْلاَقاً، وَأَصَحُّ أَعْرَاضًا، وَأَقَلُّ فِي الْمَطَامِعِ إِشْرَاقًا، وَأَبْلَغُ فِي عَوَاقِبِ الأُمُورِ نَظَرًا " .

وقَدْ رتَّبَ الإمامُ (عليهِ السَّلامُ) الأولوياتِ المهمَّةِ ، فجعلَ ترتيبَ الأعمالِ ، أو الأفكارِ، أو غيرِهَا بحسبِ أهمِّيَّتِهَا ، فبدأَ مِنَ الأَهَمِّ إلى الأقَلِّ أهميَةً ، فَمِنَ الأُمورِ المهمَّةِ :

1 – جبايةُ الخراجِ : وهوَ خراجُ الأراضي الزراعيَّةِ ، الَّتي تمثِّلُ العنوانَ الاقتصاديَّ لمواردِ الدولةِ .

2- جهادُ الأعداءِ : الَّذي مهمَّتُهُ الأساسيَّةُ بناءُ الجيشِ والقواعِدِ العسكريةِ للدفاعِ عَنِ الدَّولَةِ .

3- استصلاحُ النَّاسِ ، وهُوَ بناءُ الإنسانِ بناءً سليمًا ، ليكونَ الفردُ عنصرًا فاعلاً في بناءِ المجتمعِ ، وهُوَ عمومُ الإصلاح والاستصلاحِ في أمورِهِمْ وشؤونِهِمْ سواء أكانَتْ دينيَّةً أمْ دنيويَّةً أم معنويَّةً ، أي استصلاحُ مَا قَدْ فَسَدَ مِنْ ذممٍ ، أوْ مَا هُوَ غيرُ مستقيمٍ سواء على مستوَى الأفرادِ أوِ الجماعاتِ .

4- عِمارَة البلادِ : وهِيَ مِنَ الأُسسِ الَّتي تُبْنَى عليها كُلُّ دولةٍ ، وهَذَا مِنَ المهمَّاتِ الملقاةِ على عاتقِ الدَّولةِ بمساعدَةِ النَّاسِ ، وتشملُ مرافقَ البلادِ كافةً مِنْ حيثُ تأسيسُ البِنَى التحتيَّةِ للصناعاتِ والزراعةِ والتجارةِ وبناءِ المدنِ والقُرَى .

وكانَ لعهدِ الإمامِ عليٍّ لمالك الأشتر صدًى في الأُمَمِ المتحدةِ ، إذ أصدَرَتْ في سنةِ 2002م ، تقريرًا باللغةِ الإنكليزيةِ بمئةٍ وستينَ صفحةً ، أعَدَّهُ برنامجُ الأُمَمِ المتحدةِ الإنمائيِّ الذي وَرَدَ فيهِ أَنَّ الإمامَ عليًّا (عليهِ السَّلامُ) شخصيةٌ متميِّزَةٌ ، ومَثلاً أَعْلَى في إشاعَةِ العدالَةِ ، واحترامِ الرَّأيِ الآخرِ ، واحترامِ حقوقِ النَّاسِ جميعًا مسلمينَ وغيرَ مسلمينَ ، وتطويرِ المعرفةِ والعلومِ ، وتأسيسِ الدَّولَةِ على أُسُسِ التَّسامُحِ والخيرِ والتَّعَدُّدِيَّةِ ، وعدمِ خنقِ الحرِّيَّاتِ العامَّةِ.

وقد تَضَمَّنَ التَّقريرُ مقتطفاتٍ مِنْ وصايا الإمامِ (عليهِ السَّلامُ) الموجودةِ في نهجِ البلاغةِ، الَّتي يُوصِي بِهَا عُمَّالَهُ ، وقادةَ جندِهِ ، حيثُ يَذْكُرُ التقريرُ أنَّ هذهِ الوصايَا الرائعةَ تُعَدُّ مفخرةً لنشرِ العدالةِ ، وتطويرِ المعرفةِ ، واحترامِ حقوقِ الإنسانِ .

وَشَدَّدَ التَّقريرُ الدُّوَلِي على أنْ تأخذَ الدُّوَلُ بهذِهِ الوصايَا في برامِجِهَا السياسيَّةِ والاقتصاديَّةِ والاجتماعيَّةِ والتَّعليميَّةِ، لأنَّهَا لاَ تزالُ بعيدَةً عَنْ

عالَمِ الديمقراطيَّةِ، وتمنعُ تمثيلَ السُّكانِ، وتمنعُ مشاركةَ المرأةِ في شؤونِ الحياةِ ، وهِيَ بعيدَةٌ عَنِ التَّطورِ وأساليبِ المعرفةِ.

والملاحَظُ أنَّ التقريرَ المذكورَ قَدْ وُزِّعَ على جميعِ دولِ الأُمَمِ المتحدةِ، حيثُ اشتملَ على منهجيَّةِ عليّ بن أبي طالب (عليهِ السَّلامُ) في السياسةِ والحكمِ، وإدارةِ البلادِ، والمشورةِ بينَ الحاكمِ والمحكومِ، ومحاربةِ الفسادِ الإداريِّ والماليِّ، وتحقيقِ مصالحِ النَّاسِ، وعدمِ الاعتداءِ على حقُوقِهِم المشروعةِ.

وتضَمَّنَ التَّقريرُ الدُّوليُّ أيضًا شروطَ الإمامِ عليٍّ (عليهِ السَّلام) للحاكمِ الصَّالحِ ، الَّتي وَرَدَتْ في نهجِ البلاغةِ ، وفيها يقولُ (عليهِ السَّلامُ) : " إنَّ مَنْ نَصَّبَ نفسَهُ للنَّاسِ إمامًا فليبدأ بتعليمِ نفسِهِ قبلَ تعليمِ غيرِهِ ، وَلْيَكُنْ تأديبُهُ بسيرتِهِ قبلَ تأديبِهِ بلسانِهِ ، فَمُعَلِّمُ نفسِهِ ومؤدِّبُهَا أحقُّ بالإجلالِ مِنْ مُعَلِّمِ النَّاسِ" .

واقتبسَ التَّقريرُ الدُّوليُّ مقاطِعَ مِنْ وصايَا الإمامِ (عليهِ السَّلامُ) لعاملِهِ على مِصْرَ مالكٍ الأشترِ، الَّتي يُؤكِّدُ فيها استصلاحِ الأراضي والتَّنْمِيَةِ ، فيقولُ : " وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ في عِمارَةِ الأرضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ في استجلابِ الخَراجِ لأنَّ ذلكَ لا يُدْرَكُ إلاَّ بالعِمَارَةِ ، ومَنْ طَلَبَ الخَراجَ بغيرِ عِمارَةٍ أخْرَبَ البلادَ وأَهْلَكَ العبادَ ، ولَمْ يَسْتَقِمْ أمْرُهُ إلاَّ قليلاً) .

كما سَجَّلَتْ منظمةُ الأُممِ المتحدةِ في نوفمبر(تشرين الثاني) عام 2003 عهدَ الإمامِ عليٍّ (عليهِ السَّلامُ) بوصفِهِ وثيقةً وحيدةً لنشرِ العدالةِ على مَرِّ التاريخ ، علمًا أَنَّ خبراءَ المنظمةِ الذينَ أُسنِدَتْ إليهِم مهمَّةُ تقويم هذهِ الوثيقةِ كانُوا نُخَبًا مِنْ مختلفِ الأديانِ .

عهدُ الإمامِ عليٍّ (عليهِ السَّلامُ) في آثارِ الدارسينَ :

لأهميَّةِ العهدِ في تاريخِ الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ على مَرِّ العصور، فَقَدْ تناولَتْهُ مجموعةٌ مِنَ العلماءِ والمؤرخينَ والمُحدِّثينَ والكتَّابِ والمفكرينَ بالشرحِ والتعليقِ والتعقيبِ ، منهم :

1- الشيخُ النجاشيُّ في رجالِهِ.
2- الشيخُ الطُّوسيُّ في الفهرست .
3- شروحُ نهجِ البلاغةِ .
4- الحرَّاني في تحفِ العقولِ .
5- محمد باقر المجلسي في بحارِ الأنوارِ.
6- حسين النوري الطبرسي في مستدركِ الوسائلِ .
7- أبو عبد الله محمد بن سلامة القضاعي في دستور معالم الحكم .

8- النويري في نهاية الأرَب.

9- رفيع الدين التبريزي في آدابِ الملوكِ.

10- الكجوري الطهراني في أساس السياسية في تأسيس الرئاسة .

11- الميرزا محمد التنكابني في شرح عهد الإمام علي بن أبي طالب.

12- محمد باقر القزويني في شرح عهد الإمام علي بن أبي طالب.

13- الميرزا حسن القزويني في شرح عهد الإمام علي بن أبي طالب.

14- توفيق الفكيكي في الراعي والرعية .

15- البحراني في التحفة السليمانية .

16- -الشيخ هادي القائيني في شرح عهد الإمام علي بن أبي طالب.

17- آل مظفر في السياسة العلوية.

18- أ.د. صاحب جعفر أبو جناح في السياسةِ الإداريَّةِ عندَ الإمامِ عليٍّ(عليهِ السَّلامُ) قراءةٌ في عهدِ التَّوليَةِ لمالك الأشتر.

19-الشيخ محمد باقر الناصري في مع الإمام في عهده لمالك الاشتر.

20-الشيخ محمد عبده في مقتبس السياسة وسياج الرئاسة .

21- أبو الحسن العاملي في نصائح الملوك.

إنَّ أوَّلَ شيءٍ أَوْصَى الإمامُ (عليه السلام) بِهِ مالكًا الأشترَ ، الَّذي عيَّنَهُ واليًا لَهُ على مِصْرَ ، أنْ يكونَ محبًّا للرعيةِ ، محترمًا لمشاعرِ النَّاسِ مِنْ أيِّ فئةٍ كانُوا ، سواءٌ أكانُوا مسلمينَ أم مِنْ أهلِ الأديانِ الأُخرى . ولاَ يخفَى أنَّ في ذلكَ تثبيتًا لإنسانيَّةِ الإسلامِ واحترامِهِ لمشاعرِ النَّاسِ ، وتقويةً لبنيةِ النِّظامِ والحكومَةِ .

يتَبَينُ لنا مِمَّا ذكرناهُ عَن العهدِ أَنَّ الإمامَ (عليه السلام) عالجَ في عهدِهِ لِماكٍ بصورةٍ موضوعيَّةٍ وشاملةٍ قضايا الحكمِ وإدارتِهِ في جوانبِهَا كافةً ، كَمَا عالجَ العلاقَةَ بينَ الحاكم والرَّعيَّةِ ، ثُمَّ يتعاهدُهُم بكتبِهِ، موجِّهًا وناصحًا ومرشدًا، ثُمَّ هُوَ يتحسَّسُ أخبارَهُم، ويستطلعُ أنباءَهُم، وفي ضوءِ ذلكَ يقرُّ المحسنَ منهم على عملِهِ ، ويعزلُ مَنْ أساءَ ويعاقِبُ المذنبَ ، وتلكَ هِيَ سياسةُ الإمامِ العادلِ المنصفِ .

نص عهد الإمام علي لمالك الأشتر

هذا ما أمر به عبد الله عليٌ أميرُ المؤمنينَ مالكَ بن الحارث الأشتر في عهده إليه حين ولاه مصر: جباية خراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها. أمره بتقوى الله وإيثار طاعته، واتباع ما أمر به في كتابه: من فرائضه وسننه التي لا يسعد أحد إلا باتباعها، ولا يشقى إلا مع جحودها وإضاعتها، وأن ينصر الله سبحانه بقلبه ويده ولسانه، فإنه جل اسمه قد تكفل بنصر من نصره وإعزاز من أعزه. وأمره أن يكسر نفسه من الشهوات ويزعها عند الجمحات، فإن النفس أمارة بالسوء إلا ما رحم الله.

ثم اعلم يا مالك أني قد وجهتك إلى بلاد قد جرت عليها دول قبلك من عدل وجور، وأن الناس ينظرون من أمورك في مثل ما كنت تنظر فيه من أمور الولاة قبلك، ويقولون فيك ما كنت تقول فيهم. وإنما يستدل على الصالحين بما يجري الله لهم على ألسن عباده. فليكن أحب الذخائر إليك ذخيرة العمل الصالح. فاملك هواك، وشح بنفسك عما لا يحل لك، فإن الشح بالنفس الانصاف منها فيما أحبت أو كرهت.

وأشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم واللطف بهم، ولا تكونن عليهم سبعا ضاريا تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان إما أخ لك في الدين وإما نظير لك في الخلق يفرط منهم الزلل، وتعرض لهم العلل، ويؤتى على

أيديهم في العمد والخطأ فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب أن يعطيك الله من عفوه وصفحه، فإنك فوقهم، ووالي الأمر عليك فوقك، والله فوق من ولاك. وقد استكفاك أمرهم وابتلاك بهم. ولا تنصبن نفسك لحرب الله فإنه لا يدي لك بنقمته، ولا غنى بك عن عفوه ورحمته.

ولا تندمن على عفو، ولا تبجحن بعقوبة، ولا تسرعن إلى بادرة وجدت منها مندوحة، ولا تقولن إني مؤمر آمر فأطاع فإن ذلك إدغال في القلب ومنهكة للدين، وتقرب من الغير.

وإذا أحدث لك ما أنت فيه من سلطانك أبهة أو مخيلة فانظر إلى عظم ملك الله فوقك وقدرته منك على ما لا تقدر عليه من نفسك، فإن ذلك يطامن إليك من طماحك، ويكف عنك من غربك، ويفئ إليك بما عزب عنك من عقلك إياك ومساماة الله في عظمته والتشبه به في جبروته، فإن الله يذل كل جبار ويهين كل مختال أنصف الله وأنصف الناس من نفسك ومن خاصة أهلك ومن لك فيه هوى من رعيتك، فإنك إلا تفعل تظلم، ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده، ومن خاصمه الله أدحض حجته وكان لله حرباً حتى ينزع ويتوب. وليس شئ أدعى إلى

تغيير نعمة الله وتعجيل نقمته من إقامة على ظلم، فإن الله سميع دعوة المضطهدين وهو للظالمين بالمرصاد.

وليكن أحب الأمور إليك أوسطها في الحق، وأعمها في العدل وأجمعها لرضى الرعية، فإن سخط العامة يجحف برضى الخاصة، وإن سخط الخاصة يغتفر مع رضى العامة. وليس أحد من الرعية أثقل على الوالي مؤونة في الرخاء، وأقل معونة له في البلاء، وأكره للإنصاف، وأسأل بالإلحاف، وأقل شكرا عند الاعطاء، وأبطأ عذرا عند المنع، وأضعف صبرا عند ملمات الدهر، من أهل الخاصة. وإنما عماد الدين وجماع المسلمين والعدة للأعداء العامة من الأمة، فليكن صغوك لهم وميلك معهم.

وليكن أبعد رعيتك منك وأشنؤهم عندك أطلبهم لمعائب الناس، فإن في الناس عيوبا الوالي أحق من سترها. فلا تكشفن عما غاب عنك منها فإنما عليك تطهير ما ظهر لك، والله يحكم على ما غاب عنك. فاستر العورة ما استطعت يستر الله منك ما تحب ستره من رعيتك. أطلق عن الناس عقدة كل حقد. واقطع عنك سبب كل وتر. وتغاب عن كل ما لا يضح لك، ولا تعجلن إلى تصديق ساع فإن الساعي غاش وإن تشبه بالناصحين. ولا تدخلن في مشورتك بخيلاً يعدل بك عن الفضل

ويعدك الفقر ولا جباناً يضعفك عن الأمور، ولا حريصاً يزين لك الشره بالجور، فإن البخل والجبن والحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظن بالله.

إن شر وزرائك من كان للأشرار قبلك وزيراً، ومن شركهم في الآثام ! فلا يكونن لك بطانة، فإنهم أعوان الأثمة وإخوان الظلمة، وأنت واجد منهم خير الخلف ممن له مثل آرائهم ونفاذهم، وليس عليه مثل آصارهم وأوزارهم، ممن لم يعاون ظالماً على ظلمه ولا آثما على إثمه. أولئك أخف عليك مؤونة، وأحسن لك معونة، وأحنى عليك عطفا، وأقل لغيرك إلفاً، فاتخذ أولئك خاصة لخلواتك وحفلاتك.

ثم ليكن آثرهم عندك أقولهم بمر الحق لك، وأقلهم مساعدة فيما يكون منك مما كره الله لأوليائه، واقعاً ذلك من هواك حيث وقع، والصقْ بأهل الورع والصدق، ثم رُضْهُم على أن لايطروك، ولا يَبْجَحُوك بباطل لم تفعله، فإن كثرة الإطراء تُحدث الزهوة، وتدني من الغِرَّة. ولا يكون المحسن والمسئ عندك بمنزلة سواء، فإن في ذلك تزهيداً لأهل الإحسان في الإحسان، وتدريباً لأهل الإساءة على الإساءة، وألزم كلاً منهم ما ألزم نفسه.

واعلم أنه ليس شئ بأدعى إلى حسن ظن راع برعيته من إحسانه إليهم، وتخفيفه المؤونات عليهم، وترك استكراهه إياهم على ما ليس قبلهم، فليكن منك في ذلك أمر يجتمع لك به حسن الظن برعيتك، فإن حسن الظن يقطع عنك نصباً طويلاً، وإن أحق من حسن ظنك به لمن حسن بلاؤك عنده، وإن أحق من ساء ظنك به لمن ساء بلاؤك عنده. ولا تنقض سنة صالحة عمل بها صدور هذه الأمة، واجتمعت بها الألفة، وصلحت عليها الرعية. ولا تحدثن سنة تضر بشئ من ماضي تلك السنن فيكون الأجر لمن سنها. والوزر عليك بما نقضت منها.

وأكثر مدارسة العلماء ومنافثة الحكماء، في تثبيت ما صلح عليه أمر بلادك، وإقامة ما استقام به الناس قبلك. واعلم أن الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض، ولا غنى ببعضها عن بعض. فمنها جنود الله، ومنها كتاب العامة والخاصة، ومنها قضاة العدل، ومنها عمال الانصاف والرفق، ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمة ومسلمة الناس، ومنها التجار وأهل الصناعات، ومنها الطبقة السفلى من ذوي الحاجة والمسكنة وكلا قد سمى الله سهمه، ووضع على حده فريضته في كتابه أو سنة نبيه ’، عهداً منه عندنا محفوظاً!

فالجنود بإذن الله حصون الرعية، وزين الولاة، وعز الدين، وسبل الأمن، وليس تقوم الرعية إلا بهم. ثم لا قوام للجنود إلا بما يخرج الله لهم من الخراج الذي يقوون به في جهاد عدوهم، ويعتمدون عليه فيما يصلحهم، ويكون من وراء حاجتهم. ثم لا قوام لهذين الصنفين إلا بالصنف الثالث من القضاة والعمال والكتاب لما يحكمون من المعاقد، ويجمعون من المنافع، ويؤتمنون عليه من خواص الأمور وعوامها. ولا قوام لهم جميعاً إلا بالتجار وذوي الصناعات فيما يجتمعون عليه من مرافقهم، ويقيمونه من أسواقهم، ويكفونهم من الترفق بأيديهم ما لا يبلغه رفق غيرهم.

ثم الطبقة السفلى من أهل الحاجة والمسكنة الذين يحق رفدهم ومعونتهم، وفي الله لكل سعة، ولكل على الوالي حق بقدر ما يصلحه. وليس يخرج الوالي من حقيقة ما ألزمه الله من ذلك إلا بالاهتمام والاستعانة بالله، وتوطين نفسه على لزوم الحق، والصبر عليه فيما خف عليه أو ثقل. فولّ من جنودك أنصحهم في نفسك لله ولرسوله ولإمامك، وأنقاهم جيباً، وأفضلهم حلماً، ممن يبطئ عن الغضب، ويستريح إلى العذر، ويرأف بالضعفاء وينبو على الأقوياء. وممن لا يثيره العنف ولا يقعد به الضعف. ثم الصق بذوي الأحساب وأهل البيوتات

الصالحة والسوابق الحسنة، ثم أهل النجدة والشجاعة والسخاء والسماحة، فإنهم جماع من الكرم، وشعب من العرف.

ثم تفقد من أمورهم ما يتفقده الوالدان من ولدهما، ولا يتفاقمن في نفسك شئ قويتهم به. ولا تحقرن لطفا تعاهدتهم به وإن قل فإنه داعية لهم إلى بذل النصيحة لك وحسن الظن بك. ولا تدع تفقد لطيف أمورهم اتكالاً على جسيمها فإن لليسير من لطفك موضعاً ينتفعون به، وللجسيم موقعاً لا يستغنون عنه. وليكن آثر رؤوس جندك عندك من واساهم في معونته، وأفضل عليهم من جدته بما يسعهم ويسع من وراءهم من خلوف أهليهم، حتى يكون همهم هماً واحداً في جهاد العدو. فإن عطفك عليهم يعطف قلوبهم عليك.

وإن أفضل قرة عين الولاة استقامة العدل في البلاد، وظهور مودة الرعية. وإنه لا تظهر مودتهم إلا بسلامة صدورهم، ولا تصح نصيحتهم إلا بحيطتهم على ولاة أمورهم، وقلة استثقال دولهم، وترك استبطاء انقطاع مدتهم. فافسح في آمالهم، وواصل في حسن الثناء عليهم، وتعديد ما أبلى ذوو البلاء منهم. فإن كثرة الذكر لحسن أفعالهم تهز الشجاع وتحرض الناكل إن شاء الله. ثم أعرف لكل امرئ منهم ما أبلى، ولا تضيفن بلاء امرئ إلى غيره، ولا تقصرن به دون غاية بلائه، ولا

يدعونك شرف امرئ إلى أن تعظم من بلائه ما كان صغيراً، ولا ضعة امرئ إلى أن تستصغر من بلائه ما كان عظيماً.

واردد إلى الله ورسوله ما يضلعك من الخطوب ويشتبه عليك من الأمور فقد قال الله تعالى لقوم أحب إرشادهم: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ..} فالرد إلى الله الأخذ بمحكم كتابه، والرد إلى الرسول الأخذ بسنته الجامعة غير المفرقة.

ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك في نفسك ممن لا تضيق به الأمور، ولا تمحكه الخصوم، ولا يتمادى في الزلة، ولا يحصر من الفئ إلى الحق إذا عرفه، ولا تشرف نفسه على طمع، ولا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاه، وأوقفهم في الشبهات، وآخذهم بالحجج، وأقلهم تبرما بمراجعة الخصم، وأصبرهم على تكشف الأمور، وأصرمهم عند اتضاح الحكم. ممن لا يزدهيه إطراء ولا يستميله إغراء. وأولئك قليل.

ثم أكثر تعاهد قضائه، وافسح له في البذل ما يزيل علته وتقل معه حاجته إلى الناس، وأعطه من المنزلة لديك ما لا يطمع فيه غيره من خاصتك ليأمن بذلك اغتيال الرجال له عندك. فانظر في ذلك نظراً

بليغاً، فإن هذا الدين قد كان أسيراً في أيدي الأشرار يُعمل فيه بالهوى، وتُطلب به الدنيا!

ثم انظر في أمور عمالك فاستعملهم اختباراً، ولا تولهم محاباة وأثرة، فإنهما جماع من شعب الجور والخيانة، وتوخ منهم أهل التجربة والحياء من أهل البيوتات الصالحة والقدم في الإسلام المتقدمة، فإنهم أكرم أخلاقا، وأصح أعراضا، وأقل في المطامع إشرافا، وأبلغ في عواقب الأمور نظرا. ثم أسبغ عليهم الأرزاق فإن ذلك قوة لهم على استصلاح أنفسهم، وغنى لهم عن تناول ما تحت أيديهم، وحجة عليهم إن خالفوا أمرك أو ثلموا أمانتك.

ثم تفقد أعمالهم، وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم، فإن تعاهدك في السر لأمورهم حدوة لهم على استعمال الأمانة والرفق بالرعية. وتحفظ من الأعوان، فإن أحد منهم بسط يده إلى خيانة اجتمعت بها عليه عندك أخبار عيونك اكتفيت بذلك شاهدا، فبسطت عليه العقوبة في بدنه وأخذته بما أصاب من عمله، ثم نصبته بمقام المذلة ووسمته بالخيانة، وقلدته عار التهمة

وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله فإن في صلاحه وصلاحهم صلاحاً لمن سواهم، ولا صلاح لمن سواهم إلا بهم، لأن الناس كلهم عيال على الخراج وأهله. وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلا قليلاً، فإن شكوا ثقلاً أو علة أو انقطاع شرب أو بالة أو إحالة أرض اغتمرها غرق أو أجحف بها عطش، خففت عنهم بما ترجو أن يصلح به أمرهم، ولا يثقلن عليك شئ خففت به المؤونة عنهم، فإنه ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك وتزيين ولايتك، مع استجلابك حسن ثنائهم وتبجحك باستفاضة العدل فيهم معتمداً فضل قوتهم بما ذخرت عندهم من إجمامك لهم والثقة منهم بما عودتهم من عدلك عليهم في رفقك بهم، فربما حدث من الأمور ما إذا عولت فيه عليهم من بعد احتملوه طيبة أنفسهم به، فإن العمران محتمل ما حملته، وإنما يؤتى خراب الأرض من إعواز أهلها، وإنما يعوز أهلها لإشراف أنفس الولاة على الجمع، وسوء ظنهم بالبقاء، وقلة انتفاعهم بالعبر.

ثم انظر في حال كتابك فول على أمورك خيرهم، واخصص رسائلك التي تدخل فيها مكائدك وأسرارك بأجمعهم لوجود صالح الأخلاق، ممن لا

تبطره الكرامة فيجترئ بها عليك في خلاف لك بحضرة ملأ، ولا تقصر به الغفلة عن إيراد مكاتبات عمالك عليك، وإصدار جواباتها على الصواب عنك وفيما يأخذ لك ويعطي منك. ولا يُضعف عقداً اعتقده لك، ولا يَعجز عن إطلاق ما عقد عليك، ولا يجهل مبلغ قدر نفسه في الأمور، فإن الجاهل بقدر نفسه يكون بقدر غيره أجهل. ثم لا يكن اختيارك إياهم على فراستك واستنامتك وحسن الظن منك، فإن الرجال يتعرفون لفراسات الولاة بتصنعهم وحسن خدمتهم، وليس وراء ذلك من النصيحة والأمانة شئ. ولكن اختبرهم بما ولوا للصالحين قبلك، فاعمد لأحسنهم كان في العامة أثراً، وأعرفهم بالأمانة وجهاً، فإن ذلك دليل على نصيحتك لله ولمن وليت أمره. واجعل لرأس كل أمر من أمورك رأساً منهم لا يقهره كبيرها، ولا يتشتت عليه كثيرها، ومهما كان في كتابك من عيب فتغابيت عنه ألزمته.

ثم استوص بالتجار وذوي الصناعات وأوص بهم خيراً، المقيم منهم والمضطرب بماله والمترفق ببدنه، فإنهم مواد المنافع وأسباب المرافق، وجلابها من المباعد والمطارح، في برك وبحرك، وسهلك وجبلك، وحيث لا يلتئم الناس لمواضعها، ولا يجترئون عليها، فإنهم سلم لا تخاف بائقته، وصلح لا تخشى غائلته، وتفقد أمورهم بحضرتك

وفي حواشي بلادك. اعلم مع ذلك أن في كثير منهم ضيقاً فاحشاً وشحاً قبيحاً، واحتكاراً للمنافع، وتحكماً في البياعات، وذلك باب مضرة للعامة وعيب على الولاة. فامنع من الإحتكار فإن رسول الله ’ منع منه، وليكن البيع بيعاً سمحاً، بموازين عدل وأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع. فمن قارف حكرة بعد نهيك إياه فنكل به، وعاقب في غير إسراف.

ثم الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم، والمساكين والمحتاجين، وأهل البؤسى والزمنى، فإن في هذه الطبقة قانعاً ومعتراً. واحفظ لله ما استحفظك من حقه فيهم، واجعل لهم قسماً من بيت مالك، وقسماً من غلات صوافي الإسلام في كل بلد، فإن للأقصى منهم مثل الذي للأدنى، وكلٌّ قد استرعيت حقه، فلا يشغلنك عنهم بطر، فإنك لا تعذر بتضييعك التافه لإحكامك الكثير المهم، فلا تشخص همك عنهم، ولا تصعر خدك لهم، وتفقد أمور من لا يصل إليك منهم ممن تقتحمه العيون وتحقره الرجال، ففرغ لأولئك ثقتك من أهل الخشية والتواضع، فليرفع إليك أمورهم، ثم اعمل فيهم بالإعذار إلى الله يوم تلقاه، فإن هؤلاء من بين الرعية أحوج إلى الإنصاف من غيرهم، وكل فأعذر إلى الله في تأدية حقه إليه. وتعهد أهل اليتم وذوي الرقة في

السن، ممن لا حيلة له ولا ينصب للمسألة نفسه، وذلك على الولاة ثقيل والحق كله ثقيل. وقد يخففه الله على أقوام طلبوا العاقبة فصبروا أنفسهم، ووثقوا بصدق موعود الله لهم.

واجعل لذوي الحاجات منك قسماًتفرغ لهم فيه شخصك، وتجلس لهم مجلساً عاماً فتتواضع فيه لله الذي خلقك، وتقعد عنهم جندك وأعوانك من أحراسك وشرطك حتى يكلمك متكلمهم غير متتعتع، فإني سمعت رسول الله يقول في غير موطن: "لن تقدس أمة لا يؤخذ للضعيف فيها حقه من القوي غير متتعتع". ثم احتمل الخرق منهم والعيّ، ونحِّ عنك الضيق والأنَفَ يبسط الله عليك بذلك أكناف رحمته، ويوجب لك ثواب طاعته. وأعط ما أعطيت هنيئاً، وامنع في إجمال وإعذار.

ثم أمور من أمورك لا بد لك من مباشرتها: منها إجابة عمالك بما يعيى عنه كتابك. ومنها إصدار حاجات الناس يوم ورودها عليك مما تحرج به صدور أعوانك. وأمض لكل يوم عمله فإن لكل يوم ما فيه، واجعل لنفسك فيما بينك وبين الله أفضل تلك المواقيت، وأجزل تلك الأقسام، وإن كانت كلها لله إذا صلحت فيها النية وسلمت منها الرعية. وليكن في خاصة ما تخلص به لله دينك، إقامة فرائضه التي هي له

خاصة. فأعط الله من بدنك في ليلك ونهارك، ووفِّ ما تقربت به إلى الله من ذلك كاملاً غير مثلوم ولا منقوص، بالغاً من بدنك ما بلغ. وإذا أقمت في صلاتك للناس فلا تكونن منفراً ولا مضيعاً، فإن في الناس من به العلة وله الحاجة. وقد سألت رسول الله ’ حين وجهني إلى اليمن: كيف أصلي بهم؟ فقال: صل بهم كصلاة أضعفهم، وكن بالمؤمنين رحيما.

وأما بعد فلا تطولن احتجابك عن رعيتك، فإن احتجاب الولاة عن الرعية شعبة من الضيق، وقلة علم بالأمور. والإحتجاب منهم يقطع عنهم علم ما احتجبوا دونه، فيصغر عندهم الكبير، ويعظم الصغير، ويقبح الحسن ويحسن القبيح، ويشاب الحق بالباطل. وإنما الوالي بشر لا يعرف ما توارى عنه الناس به من الأمور، وليست على الحق سمات تعرف بها ضروب الصدق من الكذب، وإنما أنت أحد رجلين: إما امرؤ سخت نفسك بالبذل في الحق ففيم احتجابك من واجب حق تعطية، أو فعل كريم تسديه ؟ أو مبتلى بالمنع، فما أسرع كف الناس عن مسألتك إذا أيسوا من بذلك، مع أن أكثر حاجات الناس إليك مما لا مؤونة فيه عليك، من شكاة مظلمة، أو طلب إنصاف في معاملة.

ثم إن للوالي خاصة وبطانة فيهم استئثار وتطاول، وقلة إنصاف في معاملة، فاحسم مادة أولئك بقطع أسباب تلك الأحوال. ولا تقطعن لأحد من حاشيتك وحامتك قطيعة، ولا يطمعن منك في اعتقاد عقدة تضر بمن يليها من الناس، في شرب أو عمل مشترك يحملون مؤونته على غيرهم، فيكون مهنأ ذلك لهم دونك، وعيبه عليك في الدنيا والآخرة. وألزم الحق من لزمه من القريب والبعيد، وكن في ذلك صابراً محتسباً، واقعاً ذلك من قرابتك وخاصتك حيث وقع، وابتغ عاقبته بما يثقل عليك منه، فإن مغبة ذلك محمودة.

وإن ظنت الرعية بك حيفاً فأصحر لهم بعذرك، واعدل عنك ظنونهم بإصحارك، فإن في ذلك رياضة منك لنفسك، ورفقاً برعيتك، وإعذاراً تبلغ به حاجتك من تقويمهم على الحق. ولا تدفعن صلحاً دعاك إليه عدوك ولله فيه رضى، فإن في الصلح دعة لجنودك، وراحة من همومك، وأمناً لبلادك. ولكن الحذر كل الحذر من عدوك بعد صلحه، فإن العدو ربما قارب ليتغفل، فخذ بالحزم واتهم في ذلك حسن الظن.

وإن عقدت بينك وبين عدوك عقدة أو ألبسته منك ذمة فحُطْ عهدك بالوفاء، وارع ذمتك بالأمانة، واجعل نفسك جنة دون ما أعطيت، فإنه ليس من فرائض الله شئ الناس أشد عليه اجتماعاً مع تفرق أهوائهم

وتشتت آرائهم، من تعظيم الوفاء بالعهود. وقد لزم ذلك المشركون فيما بينهم دون المسلمين، لما استوبلوا من عواقب الغدر ! فلا تغدرن بذمتك، ولا تخيسن بعهدك، ولا تختلن عدوك، فإنه لا يجترئ على الله إلا جاهل شقي. وقد جعل الله عهده وذمته أمناً أفضاه بين العباد برحمته، وحريما يسكنون إلى منعته ويستفيضون إلى جواره. فلا إدغال ولا مدالسة ولا خداع فيه.

ولا تعقد عقداً تجوز فيه العلل، ولا تعولن على لحن قول بعد التأكيد والتوثقة، ولا يدعونك ضيق أمر لزمك فيه عهد الله إلى طلب انفساخه بغير الحق، فإن صبرك على ضيق أمر ترجو انفراجه وفضل عاقبته خير من غدر تخاف تبعته، وأن تحيط بك من الله فيه طلبة، فلا تستقيل فيها دنياك ولا آخرتك.

إياك والدماء وسفكها بغير حلها، فإنه ليس شئ أدعى لنقمة ولا أعظم لتبعة ولا أحرى بزوال نعمة وانقطاع مدة، من سفك الدماء بغير حقها ! والله سبحانه مبتدئ بالحكم بين العباد فيما تسافكوا من الدماء يوم القيامة، فلا تقوين سلطانك بسفك دم حرام، فإن ذلك مما يضعفه ويوهنه بل يزيله وينقله. ولا عذر لك عند الله ولا عندي في قتل العمد، لأن فيه قود البدن. وإن ابتليت بخطأ وأفرط عليك سوطك أو سيفك

أو يدك بعقوبة، فإن في الوكزة فما فوقها مقتلة فلا تطمحن بك نخوة سلطانك عن أن تؤدي إلى أولياء المقتول حقهم. وإياك والإعجاب بنفسك والثقة بما يعجبك منها وحب الاطراء، فإن ذلك من أوثق فرص الشيطان في نفسه ليمحق ما يكون من إحسان المحسنين.

وإياك والمن على رعيتك بإحسانك، أو التزيد فيما كان من فعلك أو أن تعدهم فتتبع موعدك بخلفك، فإن المن يبطل الإحسان والتزيد يذهب بنور الحق، والخلف يوجب المقت عند الله والناس، قال الله تعالى: كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ. وإياك والعجلة بالأمور قبل أوانها، أو التسقط فيها عند إمكانها، أو اللجاجة فيها إذا تنكرت، أو الوهن عنها إذا استوضحت. فضع كل أمر موضعه وأوقع كل عمل موقعه. وإياك والإستئثار بما الناس فيه أسوة، والتغابي عما يعنى به مما قد وضح للعيون، فإنه مأخوذ منك لغيرك. وعما قليل تنكشف عنك أغطية الأمور وينتصف منك للمظلوم.

املك حمية أنفك، وسورة حدك، وسطوة يدك وغرب لسانك. واحترس من كل ذلك بكف البادرة وتأخير السطوة، حتى يسكن غضبك فتملك الإختيار. ولن تحكم ذلك من نفسك حتى تكثر همومك بذكر المعاد إلى ربك. والواجب عليك أن تتذكر ما مضى لمن تقدمك من حكومة

عادلة، أو سنة فاضلة، أو أثر عن نبينا ’، أو فريضة في كتاب الله، فتقتدي بما شاهدته مما عملنا به فيها، وتجتهد لنفسك في اتباع ما عهدت إليك في عهدي هذا واستوثقت به من الحجة لنفسي عليك، لكيلا تكون لك علة عند تسرع نفسك إلى هواها.

وأنا أسأل الله بسعة رحمته وعظيم قدرته على إعطاء كل رغبة، أن يوفقني وإياك لما فيه رضاه، من الإقامة على العذر الواضح إليه وإلى خلقه، مع حسن الثناء في العباد، وجميل الأثر في البلاد، وتمام النعمة وتضعيف الكرامة، وأن يختم لي ولك بالسعادة والشهادة، وإنا إليه راغبون. والسلام على رسول الله وآله الطيبين الطاهرين، وسلم تسليماً كثيراً .

بحوث الدراسة

عَهْدُ الإمامِ علي (عليهِ السَّلامُ) إلى مالك بن الحارث الأشتر (ت 38 هـ) من أكثر العهودِ أهميةً في صدرِ الخلافةِ الإسلاميَّةِ ؛ فقد جَمَعَ هذا العهدُ حقوقَ الرَّاعي والرَّعيَّةِ وواجباتِهِمَا ، وتضمَّنَ أهمَّ الأُسسِ العامَّةِ لسياسةِ الدَّولةِ المبنيَّةِ على أُصولِ الشريعةِ والمفاهيمِ الواقعيَّةِ والإنسانيَّةِ، وهوَ ليسَ سردًا لجملةٍ مِنَ الصِّفاتِ الخاليةِ مِنْ مضامينِ التطبيقِ العمليِّ ، وإنَّما وَضَعَ الإمامُ شروطًا واقعيةً قابلةً للتطبيقِ والعملِ بموجبِهَا .

ولاَ نَعْهَدُ في هذا العهدِ المثاليَّةَ الأفلاطونيَّةَ، ولاَ التقييدَ المنطقيَّ العقليَّ الصِّرْفَ لأرسطو الذي يصطدمُ بواقعِ الإنسانِ ، ولاَ الحريَّةَ المطلقةَ التي تجعلُ مِنَ الإنسانِ عرضةً للغرائزِ البهيميَّةِ ، فيحلُّ قانونُ الغابِ محلَّ القوانينِ الإلهيَّةِ الأصيلةِ ، والقوانينِ الوضعيَّةِ المتوازنةِ معَ المعاييرِ الحضاريةِ .

ولاَ نبالغُ إذا قُلنَا إنَّ هذا العهدَ يصلحُ لكلِّ زمانٍ ومكانٍ في رصانتِهِ وواقعيَّتِهِ وشموليَّتِهِ وسُمُوِّهِ الأخلاقيِّ والسلوكيِّ ، إذ يدرأُ عَنِ الإنسانِ مخاطرَ الوقوعِ في المُخَيَّلةِ المثاليَّةِ الَّتي لاَ تَتَجاوزُ مِنْ حيثُ العملُ أقوالَ قائِليهَا وسطورَ كاتِبِيهَا ، كَمَا يدرأُ عَنهُ مخاطرَ السلوكِ الشَّاذِّ والعنفوانَ ،

وسوءَ تفسيرِ (الواقعيَّةِ) ، وجَعْلَهَا ضربًا مِنْ ضروبِ التنزُّلِ إلى المرتبةِ الحيوانيَّةِ البهيميَّةِ .

وقَدْ أشارَ الإمامُ (عليهِ السلامُ) في أوَّلِ عهدِهِ إلى مالكٍ حينَ ولاَّهُ مصرَ إلى الأسسِ العامَّةِ لحُكمِ النَّاسِ ، فقالَ : " هذَا مَا أَمَرَ بِهِ عَبْدُ اللهِ عَلِيٌّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، مَالِكَ بنَ الْحَارِثِ الأشترَ فِي عَهْدِهِ إِلَيْهِ، حِينَ وَلاَّهُ مِصْرَ: جِبَايَةَ خَرَاجِهَا (1) ، وَجِهَادَ عَدُوِّهَا، وَاسْتِصْلاَحَ أَهْلِهَا، وَعِمَارَةَ بُلدَانِهَا" ، وهِيَ الأُسسُ الَّتي تُبْنَى عليها كلُّ دولةٍ لَوْ أُريدَ لَهَا التوفيقُ والنَّجاحُ والسَّدادُ .

(1) الخَراجُ : " في اللغة ما حُصِّلَ مِنْ رَيْعِ أرضٍ أو كرائِها، وَسُمِّيَ بِهِ ما يأخذه السلطان ؛ فيقع على الضريبة والجزية ومال الفيء ، وفي الغالب يختص بضريبة الأرض" . المعجم الاقتصادي الإسلامي لأحمد الشرباصي : 29، (دار الجيل – بيروت 1401هـ – 1981م) . والجزية " المال الذي يوضع على الذِّمِّي ، ويُسمَّى بالخَراج ، وخراج الرأس ، وهو الخراج المجعول على رأس الذِّمِّي " . المعجم الاقتصادي: ص95.

وفيما يأتي توضيحُ المقاصدِ :

1-جبايةُ الدولةِ لخراجِ الأراضي الزراعيَّةِ وغيرِها، أي العنوانُ الاقتصاديُّ لمواردِ الدولةِ . ويُعَدُّ الاقتصادُ مِنْ أهمِّ ركائزِ الدُّولِ، فبموجبِهِ تختلفُ مِنْ حيثُ القوَّةُ والمَكِنَةُ ، وعليهِ تُعَوَّلُ القضايا الماديَّةُ مِنْ حيثُ العمرانُ ، وتطوَّرُ الصناعاتُ والزراعاتُ والتجاراتُ وشؤونُ الدِّفاعِ والجيوشِ ورفاهُ الرَّعيَّةِ وتَنَعمها في معيشتِهَا.

2- وقولُه (عليهِ السَّلامُ) : " وَجِهَادَ عَدُوِّهَا " ، يعني شؤونَ الدِّفاعِ عُدَّةً وعَدَدًا ، وتدريبَ الجنودِ ، واستثمارَ التجديدِ والتَّطويرِ في الأسلحةِ كافَّةً ، وتأمينَ حاجةِ الجيوشِ مِنَ المِيرَةِ ، وصرفَ مُستَحَقَّاتِهَا يُضافُ إلى ذلكَ وهُوَ الأهمُّ تربيةُ الجيوشِ وفقًا للرُّوحِ الإسلاميِّ ، وتأسيسُ جيشٍ يُعنى بالعقيدةِ الإسلاميَّةِ الحقَّة ، ويُكافِحُ مِنْ أجلهَا ، وهُوَ مَا يُعَبَّرُ عَنْهُ في لغةِ العصرِ الحديثِ بـ (الجيشِ العقائديِّ).

وعبارةُ الإمامِ " وَجِهَادَ عَدُوِّهَا " تَتَضَمَّنُ أَيضًا مدلولَ الجهادِ وأبعادَهُ في الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ.

3- وقولُهُ (عليهِ السَّلامُ) : " وَاسْتِصْلاَحَ أَهْلِهَا " يشتمِلُ على عمومِ الإصلاحِ والاستصلاحِ في أُمورِهِمْ وشؤونِهِمْ سواءٌ أَكانَتْ دينيَّةً أَمْ دنيويَّةً أَمْ معنويَّةً ، أي دلَّتْ كلمةُ (استصلاح) على إصلاحِ مَا فَسَدَ أَوْ مَا هُوَ غيرُ

سويٍّ على مستوَى الأفرادِ والجماعاتِ ، وذلكَ مِنْ واجباتِ الرَّاعي تجاهَ رعيَّتِهِ ، والحاكمُ تجاهَ المحكومِ .

4-وأمَّا " عِمَارَةَ بُلْدَانِهَا " فهِيَ مِنَ المهمَّاتِ الملقاةِ على عاتِقِ الدَّولةِ بمساعدةِ النَّاسِ ، وتشملُ مرافقَ البلادِ كافَّةً مِنْ حيثُ تأسيسُ (البُنَى التحتيَّةِ) للصناعاتِ والزراعةِ والتجارةِ ، وبناءُ المدنِ والقرى ، وترويجُ بناءِ المساكنِ في القطاعينِ (الخاصَّ والعامِّ) ، والعنايةُ الخاصَّةُ في ذلكَ كلِّهِ بالطبقتينِ المتوسطةِ والفقيرةِ ...الخ.

وبيَّنَ الإمامُ (عليهِ السَّلامُ) في عهدِهِ معاييرَ الإيمانِ والعملِ الصالحِ ، ومغالبةَ هوَى النَّفسِ ، والاطمئنانَ إلى مَا هُوَ صالحٌ وصحيحٌ مستقيمٌ لاَ يلتوي على طمعٍ أو طموحٍ غيرِ مشروعٍ أو جموحٍ لاَ تُحمَدُ عُقباهُ ، فقالَ : " وأمَرَهُ [أي مالكًا] أَنْ يَكْسِرَ نَفْسَهُ مِنَ الشَّهَوَاتِ، وَيَزَعَهَا عِنْدَ الْجَمَحَاتِ فَإِنَّ النَّفْسَ أَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ، إِلاَّ مَا رَحِم اللهُ " (2) .

وجعلَ تقوى اللهِ أساسَ الإصلاحِ والعملِ الصَّالحِ، وينبغي أَنْ تكونَ التَّقوى مقترِنَةً بالفعلِ ، أي بالسلوكِ ، ويعني هذا ترويضَ النُّفوسِ الجامحةِ ، والأهواءِ الغالبةِ ؛ ولا ينسجمُ هذا الأمرُ معَ الواقعِ العمليِّ إلاَّ

(2) تجب الإشارةُ إلى أَنَّ معاني الألفاظ الواردة في نصِّ العهدِ ، وشرح بعضها مأخوذة من شرح نهج البلاغة للإمام محمد عبده _ رحمه الله – وما بين القوسين المزدوجتين في الحواشي هو نصُّ كلام الإمام. وقوله (عليه السلام): (يَزَعَهَا عندَ الجَمَحَاتِ) ، أي " يَكُفُّها عن مطامِعِهَا إذا جَمَحَتْ عليهِ " .

ببناءِ فلسفةٍ تربويَّةٍ قابلةٍ للتطبيقِ على مستوياتٍ متدرِّجةٍ تعمُّ جميعَ النَّاسِ على اختلافِ مشاربِهِمْ وفَهْمِهِمْ وتَقَبُّلِهِمْ ، ومخاطَبَتِهِمْ في هذا الشَّأنِ على قَدَرِ عقولِهِمْ واستيعابِهِمْ .

قالَ (عليهِ السلامُ) : أمَرَهُ [أي مالكًا] بِتَقْوَى اللهِ (3) ، وَإِيثَارِ طَاعَتِهِ ، وَاتِّبَاعِ مَا أَمَرَ بِهِ فِي كِتَابِهِ مِنْ فَرَائِضِهِ وَسُنَنِهِ، الَّتِي لاَ يَسْعَدُ أَحَدٌ إِلاَّ بِاتِّبَاعِهَا ، وَلاَ يَشْقَى إِلاَّ مَعَ جُحُودِهَا وَإِضَاعَتِهَا " .

ولاَ يكونُ العبدُ ناصرًا للهِ ، أي لدينِ اللهِ إلاَّ من خلالِ ثلاثِ صفاتٍ يجبُ أن يتَّصفَ بَهَا : النَّصْرُ بالقلبِ ، وهوَ الأساسُ والمعتمدُ وجوهرُ الإيمانِ والعملِ ، والنَّصرُ باليدِ ، والنَّصرُ باللسانِ .

قالَ (عليهِ السَّلامُ) : " .... وَأَنْ يَنْصُرَ اللهَ سُبْحَانَهُ بَيَدِهِ وَقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ؛ فَإِنَّهُ ، جَلَّ اسْمُهُ، قَدْ تَكَفَّلَ بِنَصْرِ مَنْ نَصَرَهُ، وَإِعْزَازِ مَنْ أَعَزَّهُ" .

وأَغلبُ مَا وَرَدَ في عهدِ الإمامِ سياسةُ الرَّعيَّةِ وما يتَّصلُ بِهَا ، لأَنَّ مقتضى الحالِ يستوجبُ ذلكَ ، إذ وُلِّي الأشترُ ولايةَ مصر بعدَ استشهادِ محمد بن أبي بكرٍ (رض) .

---

(3) التقوى : أنْ يأتمرَ العبدُ بما أمرَ اللهُ ، وينتهي عمَّا نهى عنهُ قلبًا وقالبًا ، أي أَنْ يتقيَ المعصيةَ ويبادرُ إلى الطَّاعةِ . وقد عرَّفَ الشيخُ محمد عبده التَّقوى بقولِهِ : " خشوعُ الروحِ قبلَ الجسدِ ، أي أنْ يكونَ الخوفُ من ارتكابِ المعاصي للهِ نابعًا من القلبِ معَ سبقِ التوكيدِ ودوامِ العملِ ".

لمحةٌ تاريخيَّةٌ لتوليةِ مالك الأشتر (ت 38 هـ) على مِصْرَ :

كانَتِ الَّدولةُ الإسلاميَّةُ بعدَ الرَّسولِ محمَّدٍ (صلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلَّمَ) قَدْ تَغَيَّرتْ فيها المفاهيمُ والقيمُ الَّتى أَرْسَاهَا رسولُ اللهِ (صلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلَّمَ) وكانَ قد نالَهَا شيءٌ مِنَ الانحرافِ الَّذي طرأَ على حياةِ المسلمينَ ، فأرادَ الإمامُ عليٌّ (عليهِ السَّلامُ) أنْ يعودَ بالمجتمعِ الإسلاميِّ إلى مَا كانَ عليهِ في زمنِ الرَّسولِ محمَّدٍ (صلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّمَ) ، إذ بدأَ بالإصلاحِ بعدَمَا حادَ أغلبُ النَّاسِ عَنْ جادَّةِ الصَّوابِ ، وسار بإصلاحِ أمرينِ ضروريَّينِ ، هُمَا : الجانبُ الإداريُّ ، و الجانبُ الماليُّ.

فكانَ الإمامُ قد لَمَسَ في الجانبِ الإداريِّ في بعض ولايات الدولة الإسلامية تدهورًا إداريًّا وماليًّا وبخاصَّةٍ في ولايةِ مِصْرَ الَّتي كانتْ يَدُ معاوية بن أبي سفيان (ت 60هـ) قد امتدَّت إليها ، فبدأَ يحرِّكُ فيها أنصارَهُ بدعمٍ مِنْ عمرو بن العاص (ت 43هـ) ، وكانَ الإمامُ قد عَزَلَ عمرو بن العاص عن ولايةِ مِصْرَ و عَيَّنَ مكانَهُ محمد بن أبي بكرٍ ، غيرَ أَنَّ معاويةَ وأتباعَهُ لم يتركُوا محمد بن أبي بكرٍ لطمَعِهِمْ في مِصْرَ ورغبَتِهِمْ في الاستئثارِ بِهَا تعزيزًا لِمُلْكِ بني أميَّةَ ، وبسطًا لنفوذِ دولتِهِمْ ، فتآمَرُوا عليهِ وقتلوهُ سنة 38 هجرية . فأرسلَ الإمامُ علي بن أبي طالب (عليهِ السَّلامُ) مالكًا خَلَفًا لَهُ.

وكانَ الإمام علي (عليهِ السَّلامُ) كَتَبَ لمالكٍ كتابًا أو عهدًا يدعُوهُ فيهِ إلى نظامِ حكمٍ عادلٍ يسوسُ فيهِ أهلَ مِصْرَ بعدَ ما حصلَ فيها مِنْ تدهورٍ إداريٍّ وماليٍّ واجتماعيٍّ وأخلاقيٍّ، وقد سنَّ الإمامُ قانونًا لمعالجةِ حالِ البلادِ بشكلٍ عامٍّ لِمَا تَمرُّ به مِنْ أزماتٍ ، وضَعَ فيهِ شروطًا لولاةِ الأمرِ وموظَّفي الدَّولةِ لإدارةِ شؤونِ الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ وما فيها مِن قوميَّاتٍ و دياناتٍ أُخرى.

مِنْ وَصَايَا الإمامِ علي (عليه السلام) لِلْحاكِمِ في العهدِ:

كانَ لاَ بُدَّ للإمامِ أَنْ يشيرَ على الوالي مالك الأشتر بعدَ توليتِهِ مِصْرَ ويَنْصَحُهُ بِمَا فيهِ رِضَا اللهِ ومَا ينبغي عملُهُ تجاهَ نفسِهِ وبِطانَتِهِ ورعيَّتِهِ ، ومِنْ جملةِ ذلكَ تحذيرُهُ إيَّاهُ مِمَّنْ تَتَبَّعَ عُيوبَ النَّاسِ وسَقَطاتِهِمْ ، لأنَّ سِتْرَهَا وعدمَ كشفِهَا مِنْ واجِبِ الحاكِمِ ، ولَهُ فائدةٌ تُرْتَجَى ، وجزاءٌ أَوفَى ، ذلكَ أَنَّ اللهَ تعالى يسترُ عورَةَ المَرْءِ مَادامَ يستِرُ عورةَ غيرِهِ .

قالَ الإمامُ (عليهِ السلامُ) في هذا المعنى:" وَلْيَكُنْ أَبْعَدُ رَعِيَّتِكَ مِنْكَ، وَأَشْنَأَهُمْ (4) عِنْدَكَ، أَطْلَبَهُمْ (5) لِمَعَائِبِ النَّاسِ، فإنَّ في النَّاسِ عُيُوباً، الْوَالِي أَحَقُّ مَنْ سَتَرَهَا، فَلاَ تَكْشِفَنَّ عَمَّا غَابَ عَنْكَ مِنْهَا، فَإِنَّمَا عَلَيْكَ تَطْهِيرُ مَا ظَهَرَ لَكَ، وَاللهُ يَحْكُمُ عَلَى مَا غَابَ عَنْكَ، فَاسْتُرِ الْعَوْرَةَ مَا اسْتَطَعْتَ، يَسْتُرِ اللهُ مِنْكَ ما تُحِبُّ سَتْرَهُ مِنْ رَعِيَّتِكَ ".

وأهلُ الخاصَّةِ مِنَ الرَّعيَّةِ ، أي المُقَرَّبونَ مِنَ الحاكِمِ أبعدُ مَا يكونونَ عَنِ الإنصافِ والاستعانةِ بِهِم في الملماتِ ، ولذلكَ وصفَهُم الإمامُ بأدَقِّ الصِّفاتِ وأوضَحِهَا وأكثَرِهَا قربًا مِنَ (الواقعيَّةِ السياسيَّةِ) ، وهُوَ الخبيرُ العليمُ بسياسةِ المُلْكِ وخفاياها ، إذْ قالَ : " وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الرَّعِيَّةِ، أَثْقَلَ

(4) أَشنَأَهُم : أبغضهم.

(5) الأطلب للمعائب: الأشدُّ طلبًا.

عَلَى الْوَالِي مَؤُونَةً فِي الرَّخَاءِ، وَأَقَلَّ مَعُونَةً لَهُ فِي الْبَلاَءِ، وَأَكْرَهَ لِلإِنْصَافِ، وَأَسْأَلَ بِالإِلْحَافِ (6) وَأَقَلَّ شُكْراً عِنْدَ الإِعْطَاءِ، وَأَبْطَأَ عُذْراً عِنْدَ الْمَنْعِ، وَأَضْعَفَ صَبْراً عِنْدَ مُلِمَّاتِ الدَّهْرِ مِنْ أَهْلِ الْخَاصَّةِ، وَإِنَّمَا عَمُودُ الدِّينِ، وَجِمَاعُ الْمُسْلِمِينَ(7)، وَالْعُدَّةُ للأَعْدَاءِ، الْعَامَّةُ مِنَ الأُمَّةِ، فَلْيَكُنْ صِغْوُكَ لَهُمْ، وَمَيْلُكَ مَعَهُمْ " .

وَاقطَعْ أمْرَكَ مَعَ بِطانتِكَ وَحاشِيتِكَ في استئثارِهِم وتطاوِلِهِمْ وقلَّةِ إنصافِهِم بقطعِ الأسبابِ الَّتي تَدعُوهُم إلى ذلكَ ، ولاَ تملِّكْهُم الأراضيَ والضِّياعَ ، ولاَ تُمَكِّنْهُم مِنْ شرائِهَا ، فَتَمَلُّكُ هؤلاءِ قد يضرُّ بالعامّةِ مِنَ النَّاسِ في شؤونٍ ، مِنْهَا : مَا يَخُصُّ الزِّراعةِ والرَّيِّ ، وقسمَةُ المياهِ ، وأيُّ عملٍ مشتركٍ بينَهُمَا ، لأنَّكَ لَوْ فَعَلْتَ لحمَّلُوكَ مسؤوليَّةَ ذلكَ وعاقِبَتَهُ ، ولَعادَتْ مَنْفَعَتُهُ إلى هؤلاءِ الحاشيةِ دُونَكَ ، ولَحُمِّلْتَ الوِزْرَ في الدُّنْيَا والآخِرَةِ .

قالَ الإمامُ عليٌّ (عليهِ السَّلامُ) : " ثُمَّ إِنَّ لِلْوَالِي خَاصَّةً وبِطَانَةً، فِيهِمُ اسْتِئْثَارٌ وَتَطَاوُلٌ، وَقِلَّةُ إِنْصَافٍ فِي مُعَامَلَة، فَاحْسِمْ مَادَّةَ أُولئِكَ بِقَطْعِ أَسْبَابِ تِلْكَ الأَحْوَالِ، وَلاَ تُقْطِعَنَّ(8) لأَحَدٍ مِنْ حَاشِيتِكَ وَحَامَّتِكَ(9)

(6) ألإلحاف: الإلحاح في السؤال.

(7) جِماعُ الشيء: جمعُهُ ، وجماعُ المسلمين : جمعُهُم .

(8) الإقطاعُ : المُنحةُ مِنَ الأرض، والقطيعةُ : الممنوحُ منها .

(9) الحامَّةُ : الخاصَّةُ والقرابةُ .

قَطِيعةً، وَلاَ يَطْمَعَنَّ مِنْكَ فِي اعْتِقَادِ عُقْدَةٍ(10)، تَضُرُّ بِمَنْ يَلِيهَا مِنَ النَّاسِ، فِي شِرْبٍ(11) أَوْ عَمَلٍ مُشْتَرَكٍ، يَحْمِلُونَ مَؤُونَتَهُ عَلَى غَيْرِهِمْ، فَيَكُونَ مَهْنَأُ(12) ذلِكَ لَهُمْ دُونَكَ، وَعَيْبُهُ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ ".

ويتَّضِحُ في هذا النَّصِّ مَدَى فهمِ الإمامِ (عليهِ السَّلامُ) لِمَا جُبِلَتْ عليهِ النُّفوسُ حُسْنًا وسوءًا ، ولاَ سيَّمَا نفوسُ المقرَّبينَ مِنَ الحُكمِ ، ولاَ يَتَأَتَّى ذلكَ إلاَّ بعدَ مراسٍ وتجاربٍ ، يُضافُ إلى ذلكَ البصيرةُ اللَّدُنِّيَّةُ والعبرةُ مِنْ جللِ الأحداثِ الَّتي وقعتْ وغيَّرَت وبدَّلَتْ الكثيرَ مِنْ نفوسِ النَّاسِ بعدَ وفاةِ الرسولِ (صَلَّى اللهُ عليهِ وَآلِهِ وسَلَّمَ).

وحذَّرَهُ (عليهِ السَّلامُ) مِنِ اتِّخاذِ وزيرٍ ومشاورٍ لَهُ في الأمورِ مِمَّنْ كانَ وزيرًا ومشاورًا للحكامِ الأشرارِ مِنْ قَبْلِهِ ، والوزيرُ في هذا النَّصِّ وفي غيرِهِ مِنْ نصوصِ القرنِ الأولِ الهجري وأوائلِ القرنِ الثاني الهجري لاَ يعني (المنصبَ الرَّسميَّ) ، أي المصطلحَ (السياسي والإداري) بَل يعني المُعينَ والمشاوِرَ والمساعدَ كَمَا وردَ في القرآنِ الكريمِ مِنْ دعاءِ موسى (عليهِ السَّلامُ) أَن يجعلَ اللهُ لَهُ وزيرًا مِنْ أهلِهِ ، وهُو أَخوهُ هارون (عليهِ السَّلامُ). وظهرَ المصطلحُ السياسي والإداري للوزيرِ والوزارَةِ بعدَ سقوطِ الدولةِ

(10) الاعتقاد : الامتلاك ، والعُقدةُ – بالضمِّ – : الضيعةُ ، واعتقادُ الضيعةِ : شراؤها .

(11) الشِّرْبُ – بكسر الشين – : النَّصيبُ في الماءِ .

(12) مَهْنَأُ ذلك : أي منفعتُهُ الهنيئةُ .

الأمويَّةِ سنة (132هـ) إذ اتَّخذَ أبو العبَّاسِ السفاحِ (ت 136هـ) أولُ ملوك بني العبَّاس أبَا (سَلَمَةَ الخلاَّل) حَفْص بن سليمان وزيرًا لَهُ ، ولُقِّبَ حينذاكَ بـ(وزيرِ آلِ محمَّدٍ)، ويُعَدُّ أوَّلَ وزيرٍ بالمعنى الاصطلاحي في تأريخ التنظيماتِ السياسيَّةِ والإداريَّةِ في الحضارةِ الإسلاميَّةِ .

قالَ الإمامُ (عليهِ السَّلامُ) : " شَرُّ وُزَرَائِكَ مَنْ كَانَ للأَشْرَارِ قَبْلَكَ وَزِيراً، وَمَنْ شَرِكَهُمْ فِي الآثَامِ، فَلاَ يَكُونَنَّ لَكَ بِطَانَةً(13) فَإِنَّهُمْ أَعْوَانُ الأَثَمَةِ(14) وَإِخْوَانُ الظَّلَمَةِ "(15).

وحَذَّرَ الإمامُ (عليهِ السَّلامُ) مِنْ عمَّالِ الحاكمِ ، أي موظَّفيه ، ولا سيَّما عمَّالُ جبايةِ الخراجِ و الصَّدقاتِ وباقي مواردِ الدولةِ ، ونَصَحَ مالكًا بأنْ يختارَهُم اختيارًا وليسَ محاباةً لأنَّهم أهلُ عملٍ وأمانةٍ ، وأغلبُهُم جمعَ الظُّلمَ معَ الخيانةِ في عملِهِ ، ونصَحَ مالكًا بأنْ يختارَ منهم أهلَ التجربةِ والحياءِ مِنَ الأُسرِ الصَّالحةِ الملتزمةِ دينًا وخُلُقًا . وكانَ نظَرُهُ في هذا الشَّأنِ نظرَ الثَّاقبِ المُجَرِّبِ لِمَا رآهُ مِنْ عبثِ العمَّالِ وظلمِهِم الرَّعيَّة ولاسيَّما أهلِ الذِّمةِ والفلاحينَ والمزارعينَ . قالَ : " ثُمَّ انْظُرْ فِي أُمُورِ عُمَّالِكَ،

(13) البطانة : الخاصة والحاشية .

(14) الأثَمَةُ : جمعُ آثم .

(15) الظَّلَمَةُ : جمعُ ظالم.

فَاسْتَعْمِلْهُمُ اخْتِبَارًا (16)، وَلاَ تُوَلِّهِمْ مُحَابَاةً وأَثَرَةً (17) ، فَإِنَّهُمَا جِمَاعٌ مِنْ شُعَبِ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ وَتوَخَّ (18) مِنْهُمْ أَهْلَ التَّجْرِبَةِ وَالْحَيَاءِ، مِنْ أَهْلِ الْبُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ، فِي الإِسْلاَمِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، فَإِنَّهُمْ أَكْرَمُ أَخْلاَقاً، وَأَصَحُّ أَعْرَاضًا، وَأَقَلُّ فِي الْمَطَامِعِ إِشْرَاقًا، وَأَبْلَغُ فِي عَوَاقِبِ الأُمُورِ نَظَرًا " .

وشَدَّدَ في التَّحذيرِ مِنْ سَفْكِ الدِّماءِ بغيرِ حقٍّ يستوجبُ ذلكَ بحسبِ الشَّريعةِ ، فقالَ (عليهِ السَّلامُ) : " إِيَّاكَ وَالدِّمَاءَ وَسَفْكَهَا بِغَيْرِ حِلِّهَا، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَى لِنِقْمَةٍ ، وَلاَ أَعْظَمَ لِتَبِعَةٍ، وَلاَ أَحْرَى بِزَوَالِ نِعْمَةٍ، وَانْقِطَاعِ مُدَّةٍ، مِنْ سَفْكِ الدِّمَاءِ بِغَيْرِ حَقِّهَا ".

والنَّاسُ سواسيةٌ لا يجوزُ للحاكمِ أن يخصَّ نفسَهُ بِما يزيدُ على حقوقِ النَّاسِ، فالمُلْكُ لاَ يدومُ لكَ، لأَنَّهُ لَوْ دامَ لغيرِكَ لَمَا وَصَلَ إليكَ .

قالَ (عليهِ السَّلامُ) : " وَإِيَّاكَ وَالاِسْتِئْثَارَ(19) بِمَا النَّاسُ فِيهِ أُسْوَةٌ وَالتَّغَابِيَ(20) عَمَّا تُعْنَى بِهِ مِمَّا قَدْ وَضَحَ لِلْعُيُونِ، فَإِنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْكَ لِغَيْرِكَ، وَعَمَّا قَلَيلٍ تَنْكَشِفُ عَنْكَ أَغْطِيَةُ الأُمُورِ، وَيُنْتَصَفُ مِنْكَ لِلْمَظْلُومِ" .

---

(16) اختبارًا : امتحانًا. والمعنى: " وَلِّهم الأعمالَ بالامتحانِ لا محاباةً وميلاً منك لِمعاونتهم "

(17) أَثَرةً: استبدلدًا بلا مشورة، أي تؤثر رأيك على غيرك، والأثرة – أيضًا – أن تُؤثرَ نفسك على غيرك بمراعاة مصلحتك ونفعك من دون مصالح الآخرين، والإيثار: خلاف ذلك .

(18) توَخَّ : أي اطلب وتحرَّ أهل التجربة.

(19) قوله : (وإيَّاكَ والاستئثار ... إلخ) : أي " احذر أن تخصَّ نفسك بشيء تزيد به عن الناس ، وهو ممَّا تجب فيه المساواة من الحقوقِ العامة " .

(20) التغابي : التغافل.

ويستنتجُ مِنْ هذا النَّصِّ أَنَّ الحقوقَ العامَّةَ للرَّعيَّةِ مكفولةٌ بحكمِ الشريعةِ وأَنَّهم متساوونَ في حقوقِهِم بحسبِ أحكامِهَا ، ولاَ يعني التَّساوي – هاهنا- مطلقَ المساواةِ بينَ الغثِّ والسَّمينِ ، والبِرِّ والفاجرِ ، والمجاهدِ والقاعدِ ، والعاملِ والمُهملِ ...الخ ، وإنَّما يعني أنَّ لكلِّ صفةٍ مِنْ صفاتِ طبقاتِ النَّاسِ حقوقًا على الحاكمِ ينبغي مُرَاعاتُهَا، وعدمُ الاستئثارِ بمَا يبخسُ حقَّ كلِّ ذي حقٍّ .

وفي العهدِ وصايا ونصائحُ وإرشاداتٌ تُنَظِّمُ العلاقاتِ بينَ الحاكمِ والرَّعيَّةِ، أي بينَ الحُكَّامِ والمحكومينَ أو بينَ السلطةِ والشَّعبِ؛ والعدلُ أساسُ المُلْكِ ، ولذلكَ أَوْصَى (عليهِ السَّلامُ) مالكًا في مواضعَ عدَّةٍ مِنَ العَهْدِ بالعدْلِ والعملِ الصَّالحِ ، وكَبْحِ جماحِ النَّفسِ الأَمَّارةِ ، والاتِّعاظِ بِمَنْ قبلَهُ مِنَ الولاةِ والحكَّامِ في عدلِهِمْ وجَوْرِهِم ؛ فقالَ (عليهِ السَّلامُ) موضِّحًا هذهِ المعاني : " ثُمَّ اعْلَمْ يَا مَالكُ، أَنِّي قدْ وَجَّهْتُكَ إِلَى بِلاَدٍ قَدْ جَرَتْ عَلَيْهَا دُوَلٌ قَبْلَكَ، مِنْ عَدْلٍ وَجَوْرٍ، وَأَنَّ النَّاسَ يَنْظُرُونَ مِنْ أُمُورِكَ فِي مِثْلِ مَا كُنْتَ تَنْظُرُ فِيهِ مِنْ أُمُورِ الْوُلاَةِ قَبْلَكَ، وَيَقُولُونَ فِيكَ مَا كُنْتَ تَقُولُ فِيهِمْ" . وفي هذِهِ العباراتِ مَا يُستَدَلُ بوضوحٍ على أهمِّيَّةِ اطلاعِ الحاكمِ الجديدِ على أحوالِ الحكامِ قبلَهُ، وأحوالِ الولايةِ الَّتي وُلِّيَ عليهَا مِنْ حيثُ معيشةُ النَّاسِ وعاداتُهُم وتقاليدُهُم وعقائدُهُم ومختلَفُ شؤونِهِم وشجُونِهِم، ثُمَّ أردَفَ (عليهِ السَّلامُ) قائلاً: " وإِنَّمَا يُسْتَدَلُّ عَلَى الصَّالِحِينَ بِمَا يُجْرِي اللهُ لَهُمْ عَلَى أَلْسُنِ عِبَادِهِ. فَلْيَكُنْ أَحَبُّ الذَّخَائِرِ إِلَيْكَ ذَخِيرَةَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ؛ فَامْلِكْ

هَوَاكَ، وَشُحَّ بِنَفْسِكَ عَمَّا لاَ يَحِلُّ لَكَ، فَإِنَّ الشُّحَّ بِالنَّفْسِ الإِنْصَافُ مِنْهَا فَيَما أَحْبَبْتَ وَكَرِهْتَ ".

ونستنتجُ مِنْ مجملِ هذا النَّصِّ أمورًا، أهمُّهَا:

1-الاطِّلاعُ على سِيَرِ الحُكَّامِ والاتِّعاظُ بها.

2-الاستدلالُ على صلاحِ الحُكَّامِ أوخلافِهِ بمَا يُشَاعُ على ألسنةِ النَّاسِ.

3-العملُ لصالحِ الرَّعيَّةِ.

4-ليسَ الحرصُ على النَّفسِ أنْ تَستَوفِيَ مَا تُحِبُّ فقط ، بلِ الحرصُ عليها بِأَنْ تُحْمَلَ على مَا تكرَهُ أيضًا.

وقالَ (عليهِ السَّلامُ) في معنى العدلِ وإنصافِ النَّاسِ وتفضيلِ رِضَا العامَّةِ على سُخطِ الخاصَّةِ مِنَ الحاشيةِ والبطانةِ والأهلِ والأقاربِ : " أَنْصِفِ اللّٰهَ وَأَنْصِفِ النَّاسَ مِنْ نفسِكَ ومِنْ خاصَّةِ أهلِكَ ، ومَنْ لكَ فيهِ هَوىً مِنْ رعيَّتِكَ ، فإنَّكَ إِنْ لاَ تفعَلْ تَظْلِمْ ، وَمَنْ ظَلَمَ عبادَ اللّٰهِ كانَ اللّٰهُ خصمَهُ دُونَ عِبَادِهِ". ومعنى قولِهِ : (أَنْصِفِ اللّٰهَ...) أي اعمَلْ على طاعتِهِ ، وتجنَّبْ معصيَتَهُ ، ، فإنْ فعلتَ أنصفتَهُ مِنْ نفسِكَ .

وقالَ (عليهِ السَّلامُ) : " وَلْيَكُنْ أَحَبُّ الأمور إِلَيْكَ أَوْسَطَهَا فِي الْحَقِّ(21) ، وَأَعَمَّهَا فِي الْعَدْلِ، وَأَجْمَعَهَا لِرِضَا الرَّعِيَّةِ، فَإِنَّ سُخْطَ الْعَامَّةِ يُجْحِفُ(22) بِرِضَا الْخَاصَّةِ وَإِنَّ سُخْطَ الْخَاصَّةِ يُغْتَفَرُ مَعَ رِضَا الْعَامَّةِ".

وفي توجيهِهِ للقضاءِ بينَ النَّاسِ أشارَ الإمامُ إلى اختيارِ أفضلِ الرَّعيَّةِ ، وبيَّنَ مَا ينبغي للقاضي أَنْ يَتَّصِفَ بِهِ مِنَ العِلْمِ والفضلِ والخُلُقِ والنَّزاهةِ والتَّأَنِّي والصبرِ والتَّحقيقِ فيمَا يعرضُ عليهِ مِنَ القضايا ؛ فقال : " ثُمَّ اخْتَرْ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ، مِمَّنْ لاَ تَضِيقُ بِهِ الأمُورُ، وَلاَ تُمَحِّكُهُ (23) الْخُصُومُ وَلاَ يَتَمادَى فِي الزَّلَّةِ وَلاَ يَحْصَرُ(24) مِنَ الْفَيْءِ إِلَى الْحَقِّ إِذَا عَرَفَهُ، وَلاَ تُشْرِفُ(25) نَفْسُهُ عَلَى طَمَعٍ، ولاَ يَكْتَفِي بأدْنَى فَهْمٍ دُونَ أَقصَاهُ وأَوْقَفَهُمْ فِي الشُّبُهَاتِ (26) وَآخَذَهُمْ بِالْحُجَجِ، وَأَقَلَّهُمْ تَبَرُّمًا (27) بِمُرَاجَعَةِ الْخَصْمِ، وَأَصْبَرَهُمْ عَلَى تَكَشُّفِ الأمُورِ، وَأَصْرَمَهُمْ (28)

---

(21) قوله: (وَلْيَكُنْ أَحَبُّ الأمور إِلَيْكَ أَوْسَطَهَا فِي الْحَقِّ): إشارة إلى المبدأ العام في الشؤون كافة، وهو الأخذ بأوسط الأمور، لا تفريط ولا إفراط.

(22) يُجحفُ برضا الخاصة: أي يُذْهبُ رضا الخاصة، بمعنى إيثار رضا العامة ولو على سخط الخاصة، لأنَّ ذلكَ مغتفَرُ؛ وبعبارةٍ أخرى: (ترجيح شؤون العامة ومصالحهم على شؤون الخاصة).

(23) مَحِكَهُ وأمحَكَهُ : أغضبهُ.

(24) حَصِرَ – من باب فَرِحَ – ضاقَ صدرُهُ، ومعنى العبارة : أن يكونَ متأنِّيًا صابرًا لا يضيقُ صدرُهُ مِنَ الرجوعِ إلى الحقِّ إذا عرفه وتوثَّقَ منه .

(25) الإشرافُ على الشيء : الاطلاع عليه من فوق ، " فالطمع من سفالات الأمور مَنْ نظر إليه وهو في أعلى منزلة النزاهة لحقته وصمةُ النقيصة ، فما ظنُّكَ مِمَّن هبطَ إليهِ وتناوله ؟ " .

(26) الشبهاتُ : ما لاَ يتضح الحكم فيها بالنَّص .

(27) التبرم : المَللُ والضَّجر.

(28) أصرمهم : أقطعهم للخصومة.

عِنْدَ اتِّضَاحِ الْحُكْمِ، مِمَّنْ لاَ يَزْدَهِيهِ إِطْرَاءٌ وَلاَ يَسْتَمِيلُهُ إِغْرَاءٌ، وأُولئِكَ قَلِيلٌ".

وأقرَّ الإمامُ (عليهِ السَّلامُ) في آخرِ فقرةٍ بأنَّ القليلَ مِنَ الرَّعيَّةِ مَنْ يَتَّصِفُ بِمَا ذكَرَهُ.

ومِنْ فروعِ القضاءِ اِلنَّظرُ في التَّظَلُّماتِ وشكاوَى النَّاسِ مِمَّن لَحِقَ بِهِم ظُلْمٌ أو حَيْفٌ أو غُبْنٌ. قالَ الإمامُ (عليهِ السَّلامُ): " وَاجْعلْ لِذَوِي الْحَاجَاتِ (29) مِنْكَ قِسْماً تُفَرِّغُ لَهُمْ فِيهِ شَخْصَكَ، وَتَجْلِسُ لَهُمْ مَجْلِساً عَامّاً ، فَتَتَواضَعُ فِيهِ للهِ الَّذِي خَلَقَكَ ، وَتُقعِدُ عَنْهُمْ جُنْدَكَ وَأَعْوَانَكَ مِنْ أَحْرَاسِكَ (30) وَشُرَطِكَ (31) حَتَّى يُكَلِّمَكَ مُتَكَلِّمُهُمْ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ (32) فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ (صَلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّمَ) يَقُولُ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ: «لَنْ تُقَدَّسَ (33) أُمَّةٌ لاَ يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهَا حَقُّهُ مِنَ الْقَوِيِّ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ» .

(29) ذوو الحاجات: المظلمون .

(30) الأحراس : جمعُ حرس .

(31) الشُّرَط : حرَّاسُ الحاكم وأعوانه في تنفيذ أوامره .

(32) التعتعة في الكلام : التردُّدُ فيه من عجز وعِيٍّ ، والمرادُ : غير خائف .

(33) التقديسُ : التطهيرُ ، أي لا يُطَهِّرُ الله أُمَّةً ....الخ الحديث .

ثُمَّ احْتَمِلِ الْخُرْقَ مِنْهُمْ وَالْعِيَّ (34)، وَنَحِّ عَنْكَ الضِّيقَ(35) وَالأَنَفَ(36) يَبْسُطِ اللهُ علَيْك بذلكَ أكنافَ (37) رَحْمَتِهِ ، وَيُوجِبْ لَكَ ثَوَابَ طَاعَتِهِ، وَأَعْطِ مَا أَعْطَيْتَ هَنِيئاً وامنَعْ فِي إِجْمَالٍ وَإِعْذَارٍ" .

وفي هذا النَّصِّ الموجزِ غاية الإيجازِ المُتراصِّ مِنْ حيثُ المعاني والمفاهيمُ أمورٌ ومهمَّاتٌ:

1- أن يختارَ الحاكِمُ يومًا يتفرَّغُ فيهِ للنظر في ظلاماتِ النَّاسِ، ويُهَيِّئُ لذلكَ مجلسًا يتواضَعُ فيهِ للهِ ، بمعنى مجلسٍ ليسَ فيهِ أُبَّهةُ الحكمِ والسلطةُ مَا يُدخلُ الخوفَ والرهبةَ في قلوبِ المُتَظَلِّمينَ .

2- إبعادُ الحرسِ والشرطةِ عَنْ هذا المجلسِ أَمنًا للمتظلِّمينَ وقطعَ الخوفِ عنهم .

3- أن يكونَ القاضي حليمًا صبورًا يتحمَّلُ مَا يبدرُ مِنْ بعضِهِم مِنَ العُنفِ ، ومَا يظهرُ مِنَ العجزِ عَن النطقِ .

4- وأَن يتَّصِفُ بِسَعَةِ الصَّدرِ وحُسنِ الخُلُقِ والتواضُعِ ؛ فلاَ يكونَ ضيِّقَ الصَّدرِ لسوءِ خُلُقٍ ، ولاَ مستنكفًا مستكبِرًا.

---

(34) الخُرقُ : العنفُ ، ضدُّ الرِّفق . والعِيُّ : العجزُ عن النطق .

(35) الضِّيقُ : ضيقُ الصَّدرِ بسوءِ الخُلُقِ .

(36) الأنفُ : الاستنكافُ والاستكبار .

(37) أكنافُ الرحمةِ : أطرافها.

5- وعلى القاضي أنْ يحكمَ لِلْمُتَظَلِّمِ بلطفٍ ولاَ يَمُنَّ عليهِ بِمَا أعطاهُ ، وإذا اقتَضى الأمرُ المنعَ وعدَمَ الاستجابةِ فليكُنْ ذلكَ بِحُسْنِ خُلُقٍ وتَلَطُّفٍ.

ومِنْ جملةِ ما ينبغي للحاكِمِ أَنْ يُباشرَهُ بنفسِهِ: إجابةُ العمَّالِ، أي الموظفينَ في الخدمةِ، والالتفافِ إلى حاجاتِ النَّاسِ وإمضائِهَا في يومِهَا، وإنجازِ عملِ كلِّ يومٍ في يومِهِ، وأَن يجعلَ الحاكمُ أفضلَ أوقاتِهِ للعبادةِ. وصلاحُ كلِّ ذلكَ بصلاحِ النِّيَّةِ.

قالَ الإمامُ : " ثُمَّ أُمُورٌ مِنْ أُمُورِكَ لاَ بُدَّ لَكَ مِنْ مُبَاشَرَتِهَا ، مِنْهَا : إِجَابَةُ عُمَّالِكَ بِمَا يَعْيَا (38) عَنْهُ كُتَّابُكَ، وَمِنْهَا: إِصْدَارُ حَاجَاتِ النَّاسِ عِنْدَ وُرُودِهَا عَلَيْكَ مِمَّا تَحْرَجُ(39) بِهِ صُدُورُ أَعْوَانِكَ.

وَأَمْضِ لِكُلِّ يَوْمٍ عَمَلَهُ، فإِنَّ لِكُلِّ يَوْمٍ مَا فِيهِ، وَاجْعَلْ لِنَفْسِكَ فِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ اللهِ تعالى أَفْضَلَ تِلْكَ الْمَوَاقِيتِ، وَأَجْزَلَ (40) تِلْكَ الأقْسَامِ، وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا لله إِذَا صَلَحَتْ فيهَا النِّيَّةُ، وَسَلِمَتْ مِنْهَا الرَّعِيَّةُ ".

ونَبَّهَ الإمامُ (عليهِ السَّلامُ) - فيمَا يخصُّ الأمورَ العسكريَّةَ وشؤونَ الحربِ والسِّلمِ – على الصُّلحِ معَ الأعداءِ بشروطٍ ، والحذرِ منهم إذا عقدَ

---

(38) يَعْيَا : يعجزُ .

(39) حَرِجَ يَحْرَجُ – من باب تَعِب – : ضاق ، والمعنى : " إنَّ الأعوانَ تضيق صدورُهم بتعجيلِ الحاجاتِ ، ويحبونَ المماطلة في قضائها استجلابًا للمنفعةِ ، أو إظهارًا للجبروتِ " .

(40) أجزلُها : أعظمُهَا.

معهم الصلحَ . وهِيَ التفاتةٌ تدلُّ على أنَّهُ كانَ يكرَهُ إراقَةَ الدماءِ بقدرِ الإمكانِ، وتدلُّ على طولِ مِراسٍ لِلْسياسةِ ، واستغلالِ الفرصِ لصالحِ المسلمينَ والرَّعيَّةِ ، ولذلكَ قالَ : " وَلاَ تَدْفَعَنَّ صُلْحاً دَعَاكَ إِلَيْهِ عَدُوُّ كَ للهِ فِيهِ رِضًا، فإِنَّ فِي الصُّلْحِ دَعَةً (41) لِجُنُودِكَ، وَرَاحَةً مِنْ هُمُومِكَ، وأَمْناً لِبِلاَدِكَ، وَلكِنَّ الْحَذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ عَدُوِّكِ بَعْدَ صُلْحِهِ، فَإِنَّ الْعَدُوَّ رُبَّمَا قَارَبَ لِيَتَغَفَّلَ (42) فَخُذْ بِالْحَزْمِ، وَاتَّهِمْ فِي ذلِكَ حُسْنَ الظَّنِّ. وَإِنْ عَقَدْتَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ عَدُوٍّ لَكَ عُقْدَةً، أَوْ أَلْبَسْتَهُ مِنْكَ ذِمَّةً (43) ، فَحُطْ (44)عَهْدَكَ بِالْوَفَاءِ ، وَارْعَ ذِمَّتَكَ بِالأَمَانَةِ، وَاجْعَلْ نَفْسَكَ جُنَّة(45) دونَ مَا أَعْطَيْتَ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ فَرَائِضِ اللهِ عزَّ وجلَّ شَيْءٌ النَّاسُ أَشدُّ عَلَيْهِ اجْتِماعاً، مَعَ تَفْرِيقِ أَهْوَائِهِمْ، وَتَشْتِيتِ آرَائِهِمْ، مِنَ تَعْظيمِ الْوَفَاءِ بِالْعُهُودِ" .

وتضمَّنَ العهدُ أهمَّ الصِّفاتِ الَّتي ينبغي للحاكِمِ أَنْ يتَّصِفُ بِهَا ، سواءٌ في نفسِهِ أَو معَ حاشيتِهِ والمقرَّبينَ أو معَ رعيَّتِهِ مِنْ سوادِ النَّاسِ ؛ وتضمَّنَ كذلكَ جملةً مِنَ الوصايا العمليَّةِ لضمانِ سلامةِ الحكمِ والحكامِ ، وهِيَ

---

(41) الدَّعةُ : الراحة .

(42) قوله : (قَارَبَ لِيَتَغَفَّلَ) أي : " تقرَّب منك بالصلح ليلقي عليك عنه غفلةً فيغدرك فيها ".

(43) الذمة : العهد ، وعرَّفها الشيخ محمد عبدة بأنها : " وُجدانٌ مُوَدَّعٌ في جملةِ الإنسان ينبهه لرعاية حقّ ذوي الحقوق عليهِ ، ويدفعه لأداء ما يجب عليه منها ، ثُمَّ أُطلِقَت على معنى العهد" .

(44) حاطه : حَفِظَهُ .

(45) الجُنَّةُ : الوقايةُ .

وَصايا جاءتْ عنْ تجربةِ الإمامِ (عليهِ السَّلامُ) في سياسةِ الدَّولَةِ ، إذ عاصرَ النَّبيَّ (صَلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلَّمَ) وتَعَلَّمَ مِنْهُ الكثيرَ منذُ تشكيلِ نواةِ الدَّولَةِ الإسلاميَّةِ في المدينةِ ، ومرَّتْ عليهِ سنواتٌ كانتْ مليئةً بالأحداثِ الجِسامِ ، والمشاكلِ العظامِ بعدَ وفاةِ الرَّسولِ الأعظمِ (صَلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلَّمَ) وسني حكمِ الثلاثةِ قبلَهُ إلى أَنْ آلتْ إليهِ الخلافةُ والأمةُ في أشدِّ أيامِهَا محنَةً ؛ فالإمامُ أَعْطَى مالِكًا خلاصةَ تجربتِهِ في ذلكَ كلِّهِ .

وَمِنْ جملةِ مَا أوصَى بِهِ في سياسةِ الرَّعيَّةِ الأَخذُ بـ (السُّنَّةِ الصالحةِ) بمعنى طريقةٍ وعملٍ يعودُ بفائدتِهِ إلى الرَّعيَّةِ ، ولاَ يتعارضُ معَ الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ ؛ فقالَ : " وَلاَ تَنْقُضْ سُنَّةً صَالِحَةً عَمِلَ بِهَا صُدُورُ\هذِهِ الأمَّةِ، وَاجْتَمَعتْ بِهَا الأُلْفَةُ، وَصَلَحَتْ عَلَيْهَا الرَّعِيَّةُ، ولاَ تُحْدِثَنَّ سُنَّةً تَضُرُّ بِشَيءٍ مِنْ مَاضِي تِلْكَ السُّنَنِ، فَيَكُونَ الأَجْرُ لِمَنْ سَنَّهَا، وَالْوِزْرُ عَلَيْكَ بِمَا نَقَضْتَ مِنْهَا ".

وعلى الحاكمِ أَنْ يكونَ حسنَ الظنِّ برعيَّتِهِ، لأنَّ حُسنَ الظَّنِّ مجلبةٌ للإحسانِ وتخفيفٌ مِنْ ثِقْلِ المعيشةِ، وَقَطْعٌ لِلنَّصبِ والتَّعَبِ . قالَ الإمامُ (عليهِ السَّلامُ) :" وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ بِأَدْعَى إِلَى حُسْنِ ظَنِّ وَالٍ بِرَعِيَّتِهِ مِنْ إِحْسَانِهِ إِلَيْهِمْ، وَتَخْفِيفِهِ الْمَؤُونَاتِ عَلَيْهِمْ، وَتَرْكِ اسْتِكْرَاهِهِ إِيَّاهُمْ عَلَى مَا لَيْسَ لهُ قِبَلَهُمْ، فَلْيَكُنْ مِنْكَ فِي ذلِكَ أَمْرٌ يَجْتَمِعُ لَكَ بِهِ حُسْنُ الظَّنِّ بِرَعِيَّتِكَ ، فَإِنَّ حُسْنَ الظَّنِّ يَقْطَعُ عَنْكَ نَصَباً طَوِيلاً ".

ومشاورةُ العلماءِ والحكماءِ في شؤونِ البلادِ مِنْ مزايا العقلِ السليمِ، والحكمِ المستقيمِ ، لأنَّ مشاورتهم تؤدِّي إلى اتِّخاذِ الحاكمِ قرارًا صائبًا يُجنِّبُهُ الزَّلَلَ المُفْضِي إلى تَبِعاتٍ قد تكونُ خطيرةً على الحاكمِ والمحكومِ . قالَ الإمامُ: " وَأَكْثِرْ مُدَارَسَةَ الْعُلَمَاءِ، وَمُنَاقشَةَ الْحُكَمَاءِ، فِي تَثْبِيتِ مَا صَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ بِلاَدِكَ، وَإِقَامَةِ مَا اسْتَقَامَ بِهِ النَّاسُ قَبْلَكَ" .

وَسَبَرَ الإمامُ (عليهِ السَّلامُ) أغوارَ النفوسِ ، فوجدَ الإعجابَ بالنَّفسِ مفتاحَ الكبرياءِ ، والكبرياءُ شرُّ خَلَّةٍ يتَّصِفُ بِهَا الإنسانُ ، فضلاً عَنِ الحاكمِ ، لأنَّهُ وليجةٌ للشَّرِّ ، ومفسدَةٌ للعملِ، وسبيلٌ مِن سُبلِ فشلِ الحكامِ في حكوماتِهِم ، ومَجلبةٌ لخرابِ البلادِ ، وفسادِ العبادِ ، وهلاكِ الأمَّةِ .

قالَ (عليهِ السَّلامُ) : " وَإِيَّاكَ وَالإِعْجَابَ بِنَفْسِكَ، وَالثِّقَةَ بِمَا يُعْجِبُكَ مِنْهَا، وَحُبَّ الإِطْرَاءِ(46) فَإِنَّ ذلِكَ مِنْ أَوْثَقِ فُرَصِ الشَّيْطَانِ فِي نَفْسِهِ، لِيَمْحَقَ مَا يَكُونُ مِنْ إِحْسَانِ الْمُحْسِنِينَ ".

وحذَّرَ الإمامُ (عليهِ السَّلامُ) الحاكمَ مِنَ المنِّ على الرَّعيةِ فيما أحسنَ إليهم ، والتَّزَيِّدِ في فعلِهِ ، أي إظهار الزيادةِ في الأقوالِ على مَا وقعَ مِنَ الأفعالِ ، واتِّخاذها سببًا للافتخارِ بينَ جمهورِ النَّاسِ ، والخُلْفِ في الوعدِ ، لأَنَّ خُلْفَ الوعدِ علامةٌ مِنْ علاماتِ المُنافقِ : (إذا وعَدَ أَخلَفَ) .

(46) الإطراءُ : المبالغةُ في الثناء .

فقالَ (عليهِ السلامُ) : وَإِيَّاكَ وَالْمَنَّ عَلَى رَعِيَّتِكَ بِإِحْسَانِكَ، أَوِ التَّزَيُّدَ فِيمَا كَانَ مِنْ فِعْلِكَ، أَوْ أَنْ تَعِدَهُمْ فَتُتْبِعَ مَوْعِدَكَ بِخُلْفِكَ، فَإِنَّ الْمَنَّ يُبْطِلُ الإِحْسَانَ ، وَالتَّزَيُّدَ يَذْهَبُ بِنُورِ الْحَقِّ، وَالخُلْفَ يُوجِبُ الْمَقْتَ(47) عِنْدَ اللهِ وَالنَّاسِ" .

و(كظمُ الغيظِ) مِنَ الأخلاقِ الحميدةِ : ، والعبارةُ قرآنية : " والكاظِمِينَ الغَيْظَ" ، لأنَّ قَطْعَ الإنسانِ غيظَهُ ، وكَبْحَهُ حَنَقَهُ يترتَّبُ عليهِ الحِلْمُ والتَّعَقُّلُ ، ويُفضي إلى السُّلُوكِ الحسنِ ، ودرْءِ المشاكلِ وحلِّهَا على الوجهِ الصَّحيحِ . والغضبُ خلَّةٌ سيئةٌ في الإنسانِ يُفْقِدُهُ في كثيرٍ مِنَ المَوَاطِنِ الصَّوابَ في الرَّأْيِ والعملِ ، ولذلكَ نصَحَ الإمامُ (عليهِ السلامُ) أَنْ يكونَ مِنَ (الكاظمينَ الغَيْظَ) يَملِكُ نفسَهُ عندَ الغضبِ ، ويَتَجَنَّبُ حِدَّتَهُ ، وَيَحْفَظُ لسانَهُ مِنَ السِّبابِ وسوءِ الكلامِ ، وأنْ يمهلَ نفسَهُ إلى أَنْ تَسْتَقِيمَ وَيَسْكُنَ غَضَبُهُ ، ويعمَلَ بِمَا فيهِ رضا الخالقِ والإحسانُ لِمَنْ يستَحِقُّهُ ولا يستحِقُّهُ مِنَ المخلوقينَ . وآيةُ ذلكَ كلِّهِ أنْ تقلَّ همومُ الحاكمِ ، ويستوثِقُ مِنْ نفسِهِ عملَ الصَّوابِ ، وتجَنُّبَ الزَّللِ الموجِبِ للعقابِ .

(47) المقتُ : السُّخطُ والبغضُ.

قالَ الإمامُ (عليهِ السَّلامُ) : " امْلِكْ حَمِيَّةَ أَنْفِكَ(48) وَسَوْرَةَ حَدِّكَ (49) وَسَطْوَةَ يَدِكَ، وَغَرِّبْ لِسَانَكَ(50) ، وَاحْتَرِسْ مِنْ كُلِّ ذلِكَ بِكَفٍّ الْبَادِرَةِ(51) وَتَأْخِيرِ السَّطْوَةِ، حَتَّى يَسْكُنَ غَضَبُكَ فَتَمْلِكَ الاخْتِيَارَ، وَلَنْ تَحْكُمَ ذلِكَ مِنْ نَفْسِكَ حَتَّى تُكْثِرَ هُمُومَكَ بِذِكْرِ الْمَعَادِ إِلَى رَبِّكَ ".

وينبغي للحاكمِ أنْ لاَ يتعجَّلَ الأمورَ قبلَ أوانِهَا ، ويجبُ وضعُ كلِّ أمرٍ موضعَهُ المناسبَ لَهُ ، وأَنْ يتهاونَ فيها إذا آنَ أوانُهَا ، وأنْ لا يكونَ لجوجًا مُصِرًّا عليهَا إذا لم يَتَيَقَّنْ وَجْهَ الصَّوابِ فيهَا .

قالَ الإمامُ (عليهِ السَّلامُ) : "إِيَّاكَ وَالْعَجَلَةَ بِالأُمُورِ قَبْلَ أَوَانِهَا، أَوِ التَّسَقُّطَ(52) فِيهَا عِنْدَ إِمْكَانِهَا، أَوِ اللَّجَاجَةَ فِيهَا إِذا تَنَكَّرَتْ(53) أَوِ الْوَهْنَ(54) عَنْهَا إِذَا اسْتَوْضَحَتْ، فَضَعْ كُلَّ أَمْرٍ مَوْضِعَهُ، وَأَوْقِعْ كُلَّ عَمَلٍ مَوقِعَهُ". وعلى الحاكمِ الصَّالحِ أنْ يستحضرَ ما مضى من حكومةٍ عادلةٍ، أو سُنَّةٍ فاضلةٍ، أو أثرٍ عَنِ النَّبيِّ (صَلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسَلَّمَ) ، أو فريضةٍ في كتابِ اللهِ ، ويقتدي بمَا شاهدَ مِنَ العملِ بِهَا . قالَ الإمامُ (عليهِ السلام):

---

(48) يُقالُ فلان حَمِيُّ الأنفِ " إذا كانَ أبيًّا يأنفُ لِضَيْمٍ " ، والمعنى : " امْلِكْ نفسَكَ عند الغضبِ ".

(49) السَّوْرَةُ : الحِدَّةُ، والحَدُّ : البَأْسُ.

(50) غَرِّبْ لسانَكَ : أي امْسِكْهُ ولاَ تُطْلِقْهُ عندَ الغضبِ لكي لاَ يَتْفَلِتَ بالسِّبابِ والشتائمِ .

(51) البادرةُ : ما يَبْدرُ مِنَ اللِّسانِ عندَ الغَضبِ .

(52) التَّسقُّطُ : التهاونُ .

(53) تنكَّرت : لم يعرف وجه الصواب فيها ، واللَّجاجة : " الإصرار على منازعة الأمر ليتم على عُسْرٍ فيهِ "

(54) الوَهنُ : الضَّعف.

"وَالْوَاجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَتَذَكَّرَ مَا مَضَى لِمَنْ تَقَدَّمَكَ: مِنْ حُكُومَةٍ عَادِلَةٍ، أَوْ سُنَّةٍ فَاضِلَةٍ، أَوْ أَثَرٍ عَنْ نَبِيِّنَا (صَلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ) أَو فَرِيضَةٍ فِي كِتَابِ اللهِ، فَتَقْتَدِيَ بِمَا شَاهَدْتَ مِمَّا عَمِلْنَا بِهِ فِيهَا، وَتَجْتَهِدَ لِنَفْسِكَ فِي اتِّبَاعِ مَا عَهِدْتُ إِلَيْكَ فِي عهْدِي هذَا، وَاسْتَوْثَقْتُ بِهِ مِنَ الْحُجَّةِ لِنَفْسِي عَلَيْكَ، لِكَيْ لاَ تَكُونَ لَكَ عِلَّةٌ عِنْدَ تَسَرُّعِ نَفْسِكَ إِلَى هَوَاهَا ".

ومِنْ وصاياه (عليهِ السَّلامُ) _ دعوةُ الحاكمِ إلى التَّمسكِ بشريعةِ اللهِ ، وعدمِ النَّدمِ على عفوٍ عفا عنهُ ، وأنْ لا يفرحَ لعقوبةٍ عاقبَ بهَا ، والاحترازُ مِنِ الاعتدادِ بالسلطةِ .

قالَ (عليهِ السَّلامُ) :"... وَلاَ تَنْصِبَنَّ نَفْسَكَ لِحَرْبِ(55) اللهِ ، فَإِنَّهُ لاَ يَدَ لَكَ بِنِقْمَتِهِ(56) وَلاَ غِنًى بِكَ عَنْ عَفْوِهِ وَرَحْمَتِهِ. وَلاَ تَنْدَمَنَّ عَلَى عَفْوٍ، وَلاَ تَبْجَحَنَّ(57) بِعُقُوبَةٍ، وَلاَ تُسْرِعَنَّ إِلَى بَادِرَةٍ وَجَدْتَ مِنْهَا مَنْدُوحَةً(58)

(55) حربُ اللهِ : مخالفة شريعته بالظلم .

(56) اليدُ : السلطان والقدرة ، والمعنى : لا سلطانَ ولا قدرة لك على الله تعالى.

(57) لا تبجح : لا تفرح .

(58) البادرة : " ما يبدر من الحدة عند الغضب في قولٍ أو فعلٍ " والمَنْدُوحةُ : المتَّسعُ والمَخْلَصُ.

(59) (إِنِّي مُؤَمَّرٌ) : أي مُسَلَّطٌ .

(60) إدغال : إدخال الفساد.

(61) مَفْعَلَةٌ : مِن أنهَكَهُ ، أي أضعفَهُ، والمعنى : إضعافٌ للدين.

(62) الغِيَرُ : حادثاتُ الدهرِ ، وغِيَرُ الزَّمانِ : حوادثُهُ .

وَلاَ تَقُولَنَّ: إِنِّي مُؤَمَّرٌ(59) فَأُطاعُ ، فَإِنَّ ذلكَ إِدْغَالٌ(60) فِي الْقَلْبِ، وَمَنْهَكَةٌ (61) لِلدِّينِ، وَتَقَرُّبٌ مِنَ الْغِيَرِ" (62) .

ونَصَحَ الحاكِمَ بأنْ لا يُساوي بينَ المُحسنِ والمُسِيءِ ، لأَنَّ ذلكَ ترغيبًا لأهلِ الإحسانِ عَنِ الإحسانِ ، وترغيبًا لأهلِ الإساءةِ في الإساءةِ . قالَ الإمامُ (عليهِ السَّلامُ) وَلاَ يَكُونَنَّ الْمُحْسِنُ وَالْمُسِيءُ عِنْدَكَ بِمَنْزِلَةٍ سَوَاءٍ ، فَإِنَّ فِي ذلِكَ تَزْهِيدًا لأَهْلِ الإِحْسَانِ فِي الإِحْسَانِ، وتَرْغِيبًا لأَهْلِ الإِسَاءَةِ فِي الإِسَاءَةِ، وَأَلْزِمْ كُلاًّ مِنْهُمْ مَا أَلْزَمَ نَفْسَهُ "(63).

ونَصَحَهُ أيضًا بإزالةِ الأحقادِ والضغائنِ في نفوسِ النَّاسِ ، وتجنُّبِ الإساءةِ إلى الرَّعيَّةِ لكي لا يُعادوكَ ، ولا تُصَدِّقْ بالنَّمَّامِ السَّاعي بالنَّميمةِ ، ولا تُشاورِ البخيلَ والجبانَ والحريصَ في شؤونِكَ ، وجمعَ الإمامُ (عليهِ السَّلامُ) بذلكَ كُلَّ صفاتِ السُّوءِ في النُّفوسِ : الحقدَ والعداوةَ والنَّميمةَ والبخلَ والجبنَ والحرصَ . قالَ : " أَطْلِقْ عَنِ النَّاسِ عُقْدَةَ كُلِّ حِقْدٍ وَاقْطَعْ

(63) قوله :(وأَلْزِمْ كلاً منهم ما ألْزَمَ نفسَهُ) :أي" المسيءُ ألْزَمَ نفسَهُ استحقاقَ العِقابِ، والمُحسِنُ ألزمَ نفسَهُ استحقاقَ الكرامةِ ".

عَنْكَ سَبَبَ كُلِّ وِتْرٍ(64) وَتَغَابَ(65) عَنْ كلِّ مَا لاَ يَصحُّ لَكَ ، وَلاَ تَعْجَلَنَّ إِلَى تَصْدِيقِ سَاعٍ، فَإِنَّ السَّاعِيَ(66) غَاشٌّ، وَإِنْ تَشَبَّهَ بِالنَّاصِحِينَ.

وَلاَ تُدْخِلَنَّ فِي مَشُورَتِكَ بَخِيلاً يَعْدِلُ بِكَ عَنِ الْفَضْلِ وَيَعِدُكَ الْفَقْرَ وَلاَ جَبَانًا يُضْعِفُكَ عَنِ الأُمُورِ، وَلاَ حَرِيصاً يُزَيِّنُ لَكَ الشَّرَهَ بِالْجَوْرِ، فَإِنَّ الْبُخْلَ وَالْجُبْنَ وَالْحِرْصَ غَرَائِزُ(67) شَتَّى يَجْمَعُهَا سُوءُ الظَّنِّ بِاللهِ ".

وَمِن نصائحِهِ في العسكرِ واختيارِ الجنودِ أنْ يختارَ الحاكمُ منهم ذوي الفضلِ والدينِ والأمانةِ والحِلْمِ والرَّأفةِ بالضعفاءِ والشدَّةِ على الأقوياءِ. قالَ: " فَوَلِّ مِنْ جُنُودِكَ أَنْصَحَهُمْ فِي نَفْسِكَ للهِ وَلِرَسُولِهِ ولإِمَامِكَ، وَأَنْقَاهُمْ جَيْبًا (68)، وَأَفْضَلَهُمْ حِلْمًا(69) مِمَّنْ يُبْطِئُ عَنِ الْغَضَبِ، وَيَسْتَرِيحَ إِلى العُذْرِ وَيَرْأَفُ بِالضُّعَفَاءِ، وَيَنْبُو عَلَى الأَقْوِيَاءِ(70) ، وَمِمَّنْ لاَ يُثِيرُهُ الْعُنْفُ، وَلاَ يَقْعُدُ بِهِ الضَّعْفُ".

وَمِنَ القضايا الاجتماعيَّةِ في العهدِ بيانُ طبقاتِ النَّاسِ مِنْ حيثُ أعمالُهُم وحِرَفُهُم وصَنْعَتُهُم؛ فقد قَسَّمَ الإمامُ (عليهِ السَّلامُ) النَّاسَ على

---

(64) الوِتْرُ : العداوة ، أي " بترك الإساءة إلى الرَّعية " .

(65) تغابى : تغافل.

(66) السَّاعي: النَّمام بمعائبِ الناس.

(67) الغريزة : الطبيعة، وغرائز شتَّى : أي " طبائع متفرقة تجتمع في سوء الظن بكرم الله وفضله "..

(68) أنقاهم جيبًا : : أي " أطهرهم صدرًا وقلبًا " ، والتعبير من باب المجاز.

(69) الحِلْم : العقل .

(70) قوله : (ينبو على الأقوياء) : أي " يشتدُّ ويعلو عليهم ليكفَّ أيديهم عن ظلمِ الضعفاءِ)

طَبَقَاتٍ، أهمُّهَا : الجنودُ ، والكُتَّابُ ، والعمَّالُ ، أي : (الموظفونَ) ، وأهلُ الجزيةِ والخراجِ ، والتجَّارُ، وأهلُ الصِّناعاتِ ، والطَّبقةُ السُّفلى مِنَ الفقراءِ وذوي الحاجةِ ، فقال : " وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لاَ يَصْلُحُ بَعْضُهَا إلاَّ بِبَعْضٍ، وَلاَ غِنَىً بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ: فَمِنْهَا جُنُودُ اللهِ، ومِنْهَا كُتَّابُ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، وَمِنْهَا قُضَاةُ الْعَدْلِ ، وَمِنهَا عُمَّالُ الإِنْصَافِ وَالرِّفْقِ، وَمِنْهَا أَهْلُ الْجِزْيَةِ وَالْخَراجِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَمُسْلِمَةِ النَّاسِ ، وَمِنْهَا التُّجَّارُ وَأَهْلُ الصِّنَاعَاتِ ، وَمِنهَا الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنْ ذَوِي الْحَاجَةِ وَالْمَسْكَنَةِ ؛ وَكُلٌّ قَدْ سَمَّى اللهُ سَهْمَهُ (71) وَوَضَعَ عَلَى حَدِّهِ فَرِيضَةً فِي كِتَابِهِ أَوْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ (صَلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّمَ) عَهْدًا مِنْهُ عِنْدَنَا مَحْفُوظًا ".

وبيَّنَ الإمامُ (عليهِ السَّلامُ) اعتمادَ كلِّ طبقةٍ على غيرِهَا قائلاً : " فَالْجُنُودُ، بِإِذْنِ اللهِ، حُصُونُ الرَّعِيَّةِ، وَزَيْنُ الْوُلاَةِ، وعِزُّ الدِّينِ، وَسُبُلُ الأَمْنِ، وَلَيْسَ تَقُومُ الرَّعِيَّةُ إلاَّ بِهِمْ. ثُمَّ لاَ قِوَامَ لِلْجُنُودِ إلاَّ بِمَا يُخْرِجُ اللهُ لَهُمْ مِنَ الْخَرَاجِ الَّذِي يَقْوَوْنَ بِهِ فِي جِهَادِ عَدُوِّهِمْ، وَيَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ فِيمَا أَصْلَحهُمْ، وَيَكُونُ مِنْ وَرَاءِ حَاجَتِهِمْ.

(71) سهمه : نصيبه من الحق .

ثُمَّ لاَ قِوَامَ لِهذَيْنِ الصِّنْفَيْنِ إِلاَّ بِالصِّنْفِ الثَّالِثِ مِنَ الْقُضَاةِ وَالْعُمَّالِ وَالْكُتَّابِ، لِمَا يُحْكِمُونَ مِنَ الْمَعَاقِدِ(72) وَيَجْمَعُونَ مِنْ الْمَنَافِعِ (73) ، وَيُؤْتَمَنُونَ عَلَيْهِ مِنْ خَوَاصِّ الأُمُورِ وَعَوَامِّهَا ، وَلاَ قِوَامَ لَهُمْ جَمِيعاً إِلاَّ بِالتُّجَّارِ وَذَوِي الصِّنَاعَاتِ، فِيمَا يَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ مِنْ مَرَافِقِهِمْ(74) وَيُقِيمُونَهُ مِنْ أَسْوَاقِهِمْ، وَيَكْفُونَهُمْ مِنَ التَّرَفُّقِ(75) بِأَيْدِيهِمْ مَا لاَ يَبْلُغُهُ غَيْرُهُم ".

وذَكَرَ الكُتَّابَ وشروطَ اختيارِهم ومَا ينبغي أَنْ يكونوا عليهِ ، فقالَ : " ثُمَّ انْظُرْ فِي حَالِ كُتَّابِكَ، فَوَلِّ عَلَى أُمُورِكَ خَيْرَهُمْ، وَاخْصُصْ رَسَائِلَكَ(76) الَّتِي تُدْخِلُ فِيهَا مَكَائِدَكَ وأَسْرَارَكَ بِأَجْمَعِهِمْ لِوُجُوهِ صَالِحِ الأَخْلاَقِ مِمَّنْ لاَ تُبْطِرُهُ (77) الْكَرَامَةُ، فَيَجْتَرِئَ بِهَا عَلَيْكَ فِي خِلافٍ لَكَ بِحَضْرَةِ مَلإٍ وَلاَ تُقْصُر بِهِ الْغَفْلَةُ عَنْ إِيرَادِ مُكَاتَبَاتِ عُمَّالِكَ عَلَيْكَ، وَإِصْدَارِ جَوَابَاتِهَا عَلَى

(72) المَعَاقدُ : عقودُ البيعِ والشراء وما أشبهها .

(73) قولـه : (ويجمعون مِنَ المنـافعِ) : أي : " جَمعُ المنافعِ من حِفظِ الأمن ، وجباية الخراج ، وتصريف النَّاسِ في منافعهم العامة ، ذلك شأن العمَّال ، والمؤتمنون : هم الكُتَّابُ .

(74) المرافِق: المنافع .

(75) التَّرَفُّقُ : التّكسُّبُ .

(76) قوله : (واخصص رسائلك ...) ، أي " ما يكون من رسائلك حاويًا لشيء من المكائد للأعداء ، وما يُشبهُ ذلك من أسرارك ، فاخصصه بمن فاق غيره في جميع الأخلاق الصالحة".

(77) قولـه : (لا تبطره الكرامـة ...الـخ) ، أي " لا تطغيـه الكرامـة فيجرأ علـى مخالفتك فـي حضـور مَـلإٍ وجماعـةٍ مِنَ النَّاسِ فيضرُّ ذلك بمنزلتك منهم).

الصَّوابِ عَنْكَ، وفِيمَا يَأْخُذُ لَكَ وَيُعْطِي مِنْكَ، وَلاَ يُضعِفُ(78) عَقْداً اعْتَقَدَهُ لَكَ وَلاَ يَعْجَزُ عَنْ إِطْلاَقِ مَا عُقِدَ عَلَيْكَ وَلاَ يَجْهَلُ مَبْلَغَ قَدْرِ نَفسِهِ فِي الأُمُورِ، فَإِنَّ الْجَاهِلَ بِقَدْرِ نَفْسِهِ يَكُونُ بَقَدْرِ غَيْرِهِ أَجْهَلَ".

وَأَوْصَى في العهدِ بالتُّجَّارِ وذوي الصِّناعاتِ خَيْرًا لأَنَّهُم عمادُ الدَّولةِ في اقتصادِهَا مِنْ حيثُ استيرادُ السِّلَعِ وتصديرُهَا ، فقالَ (عليهِ السَّلامُ) : "ثُمَّ اسْتَوْصِ بِالتُّجَّارِ وَذَوِي الصِّنَاعَاتِ، وَأَوْصِ بِهِمْ خَيْراً: الْمُقِيمِ مِنْهُمْ، وَالْمُضْطَرِبِ (79)بِمَالِهِ وَالْمُتَرَفِّقِ(80) بِبَدَنِهِ، فَإِنَّهُمْ مَوَادُّ الْمَنَافِعِ، وَأَسْبَابُ الْمَرَافِقِ (81)، وَجُلاَّبُهَا مِنَ الْمَبَاعِدِ وَالْمَطَارِحِ فِي بَرِّكَ وَبَحْرِكَ وَسَهْلِكَ وَجَبَلِكَ ".

وحذَّرَ الحاكِمَ مِنْ أغلَبِهِمْ لِضِيقِهِمْ وبُخلِهِمْ واحتكارِهِمْ ، وهُوَ مَا يجلِبُ المضرَّةَ للعامَّةِ .

وبيَّنَ موازينَ العدلِ في الأسعارِ ، والبيعِ والشِّراءِ ، وتجنُّبِ الإجحافِ بالفريقَيْنِ ، البائعِ والمشتري ، وأَمَرَهُ بالتَّنكيلِ بِمَنْ يحتكرُ مِنْهُم ومُعَاقَبَتِهِ

(78) قولُهُ : (ولاَ يُضْعفُ عقدًا ...الخ) ، أي " يكونُ خبيرًا بطرق المعاملات بحيث إذا عقد لك عقدًا في أي نوع منها لا يكون ضعيفًا بل يكون مُحْكَمًا جزيل الفائدة لك ، وإذا وقَّعْتَ مع أحدٍ في عقدٍ كانَ ضرره عليك لا يعجز عن حل ذلك العقد" .

(79) المُضْطَرِبُ : المتردِّدُ بأموالِهِ بينَ البلدانِ .

(80) المتَرَفِّقُ : المكتسِبُ .

(81) المرافِقُ: المنافع ، وما يتم الانتفاع به كالآنية والأدوات وما أشبهها.

مِنْ غيرِ إسرافٍ . قالَ (عليهِ السَّلامُ) : " وَاعْلَمْ مَعَ ذلِكَ أَنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ ضِيقاً(82) فَاحِشاً، وَشُحّاً(83) قَبِيحاً، وَاحْتِكَاراً(84) لِلْمَنَافِعِ، وَتَحَكُّماً فِي الْبِيَاعَاتِ، وَذلِكَ بَابُ مَضَّرةٍ للعامَّةِ، وَعَيْبٌ عَلَى الْوُلاَةِ، فَامْنَعْ مِنَ الاحْتِكَارِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ(صَلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ) مَنَعَ مِنْهُ.

وَلْيَكُنِ الْبَيْعُ بَيْعًا سَمْحًا: بِمَوَازِينِ عَدْلٍ، وَأَسْعَارٍ لاَ تُجْحِفُ بِالْفَرِيقَيْنِ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ (85) فَمَنْ قَارَفَ حُكْرَةً(86) بَعْدَ نَهْيِكَ إِيَّاهُ فَنَكِّلْ بِهِ(87) وَعَاقِبْهُ فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ".

وتوقَّفَ الإمامُ (عليهِ السَّلامُ) فِي عَهْدِهِ عندَ طبقةِ الفقراءِ (الطَّبقةِ السُّفلى) ، ونَظَرَ إليهِم نظرةً خاصَّةً تختَلِفُ عَنْ نظرَتِهِ إلى الطبقاتِ الأُخرى ، وخَصَّهُم بعدَّةِ نصائِحَ ، واستوثَقَ مِنَ الحاكِمِ أَنْ لا يتجاوزَ مَا حَدَّهُ لَهُ مِنَ العنايةِ والرِّعايةِ لهؤلاءِ الفقراءِ البائسينَ لأَنَّهم السَّوادُ الأعظمُ مِنَ الرَّعيَّةِ ، وَيَنْبَغِي أنْ يكونَ لَهُم النَّصيبُ الأوفى مِنَ الطَّاعةِ ؛ فهُم مادَّةُ الأُمَّةِ ، ودرعُهَا الواقيةُ عندَ الشَّدائدِ والمُلمَّاتِ . واختصَرَ الإمامُ (عليهِ السَّلام) بذلكَ حقوقَ الشُّعوبِ المظطهدةِ والطَّبقاتِ الفقيرةِ المحرومةِ بما لاَ مزيدَ

---

(82) الضِّيق : عسر المعاملة .

(83) الشُّحُّ : البُخلُ .

(84) الاحتكار : حبس الطعام ، ونحوه عن الناس .

(85) البائع والمبتاع : البائع والمشتري .

(86) الحُكْرَةُ : الاحتكارُ .

(87) قولُهُ : (نكِّلْ بِهِ الخ) ، أي " أوقعْ بِهِ النَّكال والعذاب عقوبة له من غيرِ إسرافٍ " .

عليهِ لغيرِهِ . قالَ : " ثُمَّ اللهَ اللهَ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ الَّذِينَ لاَ حِيلَةَ لَهُمْ وَالْمَسَاكِين وَالْمُحْتَاجِينَ وَأَهْلِ الْبُؤْسَى وَالزَّمْنَى(88) فإِنَّ فِي هذِهِ الطَّبَقَةِ قَانِعاً وَمُعْتَرّاً(89) ، وَاحْفَظْ للهِ مَا اسْتَحْفَظَكَ(90) مِنْ حَقِّهِ فِيهِمْ، وَاجعَلْ قِسْمًا مِنْ بَيْتِ مَالِكَ، وَقِسمًا مِنْ غَلاَّتِ صَوَافِي الإِسلام(91) فِي كُلِّ بَلَد، فإِنَّ للأَقْصَى مِنْهُمْ مِثْلَ الَّذِي للأَدْنَى، وَكُلٌّ قَدِ اسْتَرْعيتَ حَقَّهُ، فَلاَ يَشْغَلَنَّكَ عَنْهُمْ(92) بَطَرٌ ، فَإِنَّكَ لاَ تُعْذَرُ بتضييعِكَ التَّافِهَ(93) لإِحْكَامِكَ الْكَثِيرَ الْمُهِمَّ ؛ فَلاَ تُشْخِصْ هَمَّكَ(94) عَنْهُمْ، وَلاَ تُصَعِّرْ(95) خَدَّكَ لَهُمْ وَتَفَقَّدْ أُمُورَ مَنْ لاَ يَصِلُ إِلَيْكَ مِنْهُمْ مِمَّنْ تَقْتَحِمُهُ الْعُيُونُ(96) وَتَحْقِرُهُ الرِّجَالُ، فَفَرِّغْ لأولئِكَ(97) ثِقَتَكَ مِنْ أَهْلِ الْخَشْيَةِ وَالتَّوَاضُعِ، فَلْيَرْفَعْ إِلَيْكَ أُمُورَهُم

---

(88) البُؤْسى : شدَّةُ الفَقْرِ ، والزَّمْنَى : جمعُ زَمِينٍ ، وهو المصابُ بالزَّمانةِ ، أي العاهة ، " يريدُ أهل العاهات المانعة لهم عَنِ الاكتساب " .

(89) القانع : السَّائل ، مِنْ (قَنَعَ) أي سأل وخضع وذلَّ. والمُعْتَرُّ : المتعرضُ للعطاء بِلاَ سُؤالٍ .

(90) استحفظك : طلب منك حِفْظَهُ .

(91) صوافي الإسلام : جمع صافية ، وهي أرض الغنيمة ، وغَلاَّتها :ثمراتها.

(92) البَطَرُ : الطغيان بالنعمة .

(93) التَّافه : القليل ، " لا تُعْذَرُ بتضييعهِ إذا أحكمت وأنفقت الكثير المهم "

(94) قوله : (لاَ تُشْخص همَّك) ، أي " لا تصرف همّكَ بمعنى اهتمامك عن ملاحظة شؤونِهم " .

(95) صَعَّرَ خدّهُ : أمالهُ إعجابًا وَكِبْرًا.

(96) تَقْتَحمهُ العَيْنُ : تكرَهُ أَنْ تنظر إليهِ احتقارًا .

(97) قوله : (فَفَرِّغْ لأُولئِكَ ...إلخ) ، أي " اجعَلْ للبحثِ عنهم أشخاصًا يتفرَّغونَ لمعرفةِ أحوالِهِم يكونون مِمَّنْ تثِق بهم ، يخافونَ اللهَ ويتواضعونَ لعظمتِه، لاَ يَأنفونَ مِنْ تَعَرُّفِ حالِ الفقراءِ ليرفعوها إليكَ " .

، ثُمَّ اعْمَلْ بَالإعْذَارِ(98) إِلَى اللهِ تَعَالَى يَوْمَ تَلْقَاهُ، فَإِنَّ هؤُلاَءِ مِنْ بَيْنِ الرَّعِيَّةِ أَحْوَجُ إِلَى الإنصَافِ مِنْ غَيْرِهِمْ ".

واخْتَصَرَ الإمامُ (عليهِ السَّلامُ) في عهدِهِ ما يُعَبَّرُ عنهُ في عصْرِنا هذا بـ (حقوقِ الإنسانِ) ، فجعَلَ النَّاسَ سواسيةً في حقوقِهِم المستوفاةِ من حكامِهِم، وواجباتِهِم تجاهَ بلدانِهِم وحكامِهِم ومجتمعِهِم ؛ فالمعيارُ إمَّا الأُخوَّةُ في الدِّينِ ، وإمَّا المُمَاثلَةُ في الخَلقِ مِنْ غيرِ تمييزٍ بينَهُم فِيمَا يَعْتَقدونَ وفيمَا يَنتمونَ إليهِ مِنْ أعراقٍ وأجناسٍ وقبائلَ وعشائرَ ، ولكُلٍّ حقوقُهُ وواجباتُهُ الَّتي أقرَّهَا الشَّرعُ ، يضَافُ إلى ذلكَ النَّظرةُ العامَّةُ والتَّوجُهُ الشَّاملُ في مواردَ سَكَتَ عنهَا الشَّرْعُ ، فأَوْسَعَ الإمامُ دائرةَ الاهتمامِ بالنَّاسِ جميعًا لتشتملَ على ما فيهِ خيرُ الإنسانيَّةِ كُلِّهَا .

يُعَدُّ تقسيمُهُ النَّاسَ على قسمينِ : أخوةٍ في الدِّينِ ، وتماثلٍ في الإنسانيةِ مِنْ أوجزِ العباراتِ لفظًا وأكثرِهَا معنًى ومضمونًا. قالَ (عليهِ السَّلامُ) : " وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ، وَالْمَحَبَّةَ لَهُمْ، وَاللُّطْفَ بِهِمْ، وَلاَ تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبُعاً ضَارِياً تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ، فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ: إِمَّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ، أو نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ، يَفْرُطُ مِنْهُمُ الزَّلَلُ(99) وَتَعْرِضُ لَهُمُ الْعِلَلُ، ويُؤْتَى عَلَى

(98) الإعذارُ إلى اللهِ ، أي " يُقَدّمُ لَكَ عُذْرًا عِنْدَ اللهِ " .

(99) يفرط منهم الزلل : أي يسبق منهم الخطأ .

أَيْدِيهِمْ (100) فِي الَعَمْدِ وَالْخَطَأ، فَأَعْطِهِمْ مِنْ عَفْوِكَ وَصَفْحِكَ مِثْلَ الَّذِي تُحِبُّ أَنْ يُعْطِيَكَ اللهُ مِنْ عَفْوِهِ وَصَفْحِهِ، فَإِنَّكَ فَوْقَهُمْ، وَ وَالِي الأَمْرِ عَلَيْكَ فَوْقَكَ، وَاللهُ فَوْقَ مَنْ وَلاَّكَ! وَقَدِ اسْتَكْفَاكَ أَمْرَهُمْ(101)، وَابْتَلاَكَ بِهِمْ ."

وَأَوْلَى الشَّأنَ الاقتصاديَّ للدَّولةِ أهمِّيَّةً خاصَّةً ، ولذلكَ أشارَ على مالكٍ بتفقُّدِ أمر الخراجِ الَّذي يُعَدُّ مِنْ مواردِ الدَّولةِ الرئيسةِ ، وأوصاهُ خيرًا بما صلَحَ مِنَ الخراجِ ، وبِمَا يُسْتَوْفَى مِنْهُ ، فقال : " وَتفَقَّدْ أَمْرَ الْخَرَاجِ بِمَا يُصْلُحُ أَهْلَهُ، فَإِنَّ فِي صلاَحِهِ وَصلاَحِهِمْ صَلاَحاً لِمَنْ سِوَاهُمْ، وَلاَ صَلاَحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إِلاَّ بِهِمْ، لأنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلَى الْخَرَاجِ وَأَهْلِهِ".

وحثَّ الإمامُ (عليهِ السَّلامُ) مالكًا على عُمرانِ الأرضين واستصلاحِهَا للزراعةِ، وأوصاهُ بأنْ يُعنى بِهِ أكثرَ مِنْ عنايتِهِ بالخَراجِ، لأنَّ الخَراجَ لا يُدْرَكُ إلاَّ بعمارةِ الأرضِ.

قالَ الإمامُ:" وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمَارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلاَبِ الْخَرَاجِ، لأنَّ ذلِكَ لاَ يُدْرَكُ إِلاَّ بَالْعِمَارَةِ؛ وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ الْبِلاَدَ، وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلاَّ قَلِيلاً" .

(100) يُؤتى على أيديهم :/ أي " تأتي السَّيِّئاتُ على أيديهم " .

(101) استكفاكَ أمرَهُم : أي " طلب منك كفاية أمرهم والقيام بتدبير مصالحهم " .

المبادئُ العامَّةُ للمهامِّ الإداريَّةِ والاقتصاديَّةِ لحاكمِ البلادِ

الإصلاحاتُ في عهدِ الإمامِ عليِّ بنِ أَبي طالبٍ (عليهِ السَّلامُ) :

كانتِ الدَّولَةُ الإسلاميَّةُ بعدَ الرَّسولِ محمد (صَلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ) قد تَغَيَّرَتْ فيها المفاهيمُ والقيمُ الَّتى أرسَاهَا رسولُ اللهِ (صلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ) ونالَهَا شيءٌ مِنَ الانحرافِ الَّذي طرأَ على حياةِ المسلمينَ ، فأرادَ الإمامُ عليٌّ (عليهِ السَّلامُ) أنْ يعودَ بالمجتمعِ الإسلامي إلى ما كانَ عليهِ في عهدِ الرَّسولِ محمَّدٍ (صَلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ) ، فكانَ قَدْ بَدأَ بالإصلاحِ بَعْدَمَا حادَ أغلبُ المجتمعِ عَنْ جادَّةِ الصَّوابِ ، وقد بَدَأَ بإصلاحِ أمرينِ ضروريينِ ، هُمَا : - الجانبُ الإداريُّ . - و الجانبُ الماليُّ .

الجانبُ الإداريُّ :

لقد لَمِسَ الإمامُ عليٌّ (عليهِ السَّلامُ) في بعضِ ولاياتِ الدَّولةِ الإسلاميةِ تدهورًا إداريًّا وماليًّا وبخاصَّةٍ في ولايةِ (مِصْرَ) الَّتي كانَتْ يدُ معاوية بن أبي سفيان قد امتدَّتْ إليها ، فبدأَ يحرِّكُ فيها أنصارَهُ بدعمٍ مِنْ عمرو بن العاص (ت43هـ .) ، وكانَ الإمامُ قد عزلَ عمرو بن العاص عَنْ ولايةِ(مِصْرَ) وأقامَ مكانَهُ محمد بن أبي بكر(ت38هـ) ، غيرَ أَنَّ معاويةَ (ت60هـ) وأتباعَهُ لَمْ يتركوا محمد بن أبي بكر لِطَمَعِهِم في مِصْرَ ورغبتِهِم في الاستئثارِ بِهَا تعزيزًا لِمُلْكِ بني أميَّةَ ، وبسطًا لنفوذِ دولتِهِم ، فتآمَرُوا عليهِ وقتلوهُ . فأرسلَ الإمامُ علي بن أبي طالب (عليهِ السَّلامُ) مالكًا خلفًا لَهُ.

وقد وجَّهَ الإمامُ عليٌّ (عليهِ السَّلامُ) لمالكٍ كتابًا أوْ عهدًا يدعوهُ فيهِ إلى نظامِ حكمٍ عادلٍ يسوسُ فيهِ أهلَ مِصْرَ بعدَ مَا حَصَلَ فيهَا مِن تدهورٍ إداريٍّ وماليٍّ واجتماعيٍّ ، وكانَ الإمامُ قَدْ وضَعَ شروطًا لولاةِ الأمرِ وموظَّفِي الدَّولةِ لإدارَةِ شؤونِ الأمَّةِ الإسلاميَّةِ في أمرٍ أصدَرَهُ (عليه السَّلامُ) جاءَ فيهِ : (أنَّهُ لاَ ينبَغِي أنْ يكونَ الوليُّ على الفروجِ والدِّماءِ والمغانمِ والأحكامِ وإمامَةِ المسلمينَ البخيلُ ، فتكونَ أموالُهُم نَهْمَتَهُ ، ولاَ الجاهِلُ فَيَضِلَّهُم بِجَهْلِهِ ، ولاَ الجَافِي فَيقْطَعَهُم بجفأُئِهِ ، ولاَ الحائِفُ للدُّولِ فَيَتَّخِذَ قومًا دونَ قومٍ ، ولاَ المُرْتَشِي في الحكمِ فيَذْهَبَ بالحقوقِ ، وَيَقِفَ بِهَا دونَ المقاطِعِ ، ولاَ المُعَطِّلُ للسُّنَةِ فَيُهْلِكَ الأُمَّةَ) (102).

وسنُورِدُ أَبرزَ مَا في العهدِ مِنْ وصايَا الإمامِ عليٍّ (عليهِ السَّلامُ) لمالكٍ الأشترِ ليُديرَ شؤونَ البلادِ والعبادِ:

1-إشاعةُ العدالةِ بينَ النَّاسِ .

2- قبولُ الرأيِ الآخرِ.

3- احترامُ حقوقِ النَّاسِ جميعًا مسلمينَ وغير مسلمينَ.

4- تطويرُ المعرفةِ والعلومِ.

5- تأسيسُ الدَّولةِ على أُسُسِ التَّسامُحِ والخيرِ والتَّعَدُّدِيَّةِ.

6- عدمُ خنقِ الحرِّيَّاتِ العامَّةِ .

(102) شرح نهج البلاغة ، ابن أبي الحديد ج8 ص263-264.

عهدُ عليٍّ لمالكِ الأشتر كَمَا وَرَدَ في تقريرٍ لِلأُمَمِ المتحدة :

أصدَرَتِ الأُمَمُ المتحدةُ ، في سنةِ 2002م ، تقريرًا باللغةِ الإنكليزيةِ بمئةٍ وستينَ صفحةً ، أعَدَّهُ برنامجُ الأُمَمِ المتحدةِ الإنمائيِّ الخاصِّ بحقوقِ الإنسانِ وتحسينِ البيئَةِ والمعيشَةِ والتَّعليمِ ، حيثُ عُدَّ فيهِ الإمامُ عليٌّ (عليهِ السَّلامُ) من المجتمعِ الدَّوليِّ شخصيةً متميِّزَةً ، ومَثلاً أَعْلَى في إشاعَةِ العدالَةِ ، واحترامِ الرَّأيِ الآخرِ ، واحترامِ حقوقِ النَّاسِ جميعًا مسلمينَ وغير مسلمينَ ، وتطويرِ المعرفةِ والعلومِ ، وتأسيسِ الدَّولَةِ على أُسُسِ التَّسامُحِ والخيرِ والتَّعَدُّدِيَّةِ ، وعدمِ خنقِ الحرِّيَّاتِ العامَّةِ.

لقد تَضَمَّنَ تقريرُ الأُمَمِ المتحدةِ مقتطفاتٍ مِنْ وصايا أميرِ المؤمنينَ (عليهِ السَّلامُ) الموجودةِ في نهجِ البلاغةِ ، الَّتي يُوصِي بِهَا عُمَّالَهُ ، وقادةَ جندِهِ ، حيثُ يَذْكُرُ التقريرُ أنَّ هذهِ الوصايَا الرائعةَ تُعَدُّ مفخرةً لنشرِ العدالةِ ، وتطويرِ المعرفةِ ، واحترامِ حقوقِ الإنسانِ .

وَشَدَّدَ التَّقريرُ الدُّوَلِي على أنْ تأخذَ الدُّوَلُ بهذِهِ الوصايَا في برامِجِهَا السياسيَّةِ والاقتصاديَّةِ والاجتماعيَّةِ والتَّعليميَّةِ، لأنَّهَا لاَ تزالُ بعيدَةً عَنْ عالَمِ الديمقراطيَّةِ، وتمنعُ تمثيلَ السُّكانِ ، وتمنعُ مشاركةَ المرأةِ في شؤونِ الحياةِ ، وهِيَ بعيدَةٌ عَنِ التَّطورِ وأساليبِ المعرفةِ.

والملاحَظُ أنَّ التقريرَ المذكورَ قَدْ وُزِّعَ على جميعِ دولِ الأُمَمِ المتحدةِ، حيثُ اشتملَ على منهجيَّةِ عليّ بن أبي طالب (عليهِ السَّلامُ) في السياسةِ والحكمِ، وإدارةِ البلادِ، والمشورةِ بينَ الحاكمِ والمحكومِ، ومحاربةِ الفسادِ الإداريِّ والماليِّ، وتحقيقِ مصالحِ النَّاسِ، وعدمِ الاعتداءِ على حقُوقِهِم المشروعةِ.

وتضَمَّنَ التَّقريرُ الدُّوليُّ أيضًا شروطَ الإمامِ عليٍّ (عليهِ السَّلام) للحاكمِ الصَّالحِ ، الَّتي وَرَدَتْ في نهجِ البلاغةِ ، وفيها يقولُ (عليهِ السَّلامُ) : (إنَّ مَنْ نَصَّبَ نفسَهُ للنَّاسِ إمامًا فليبدأ بتعليمِ نفسِهِ قبلَ تعليمِ غيرِهِ ، وَلْيَكُنْ تأديبُهُ بسيرتِهِ قبلَ تأديبِهِ بلسانِهِ ، فَمُعَلِّمُ نفسِهِ ومؤدِّبُهَا أحقُّ بالإجلالِ مِنْ مُعَلِّمِ النَّاسِ) .

واقتبسَ التَّقريرُ الدُّوليُّ مقاطِعَ مِنْ وصايَا الإمامِ (عليهِ السَّلامُ) لعاملِهِ على مِصْرَ مالكٍ الأشترِ ، الَّتي يُؤكِّدُ فيها استصلاحِ الأراضي والتَّنْمِيَةِ فيقولُ : (وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ في عِمارَةِ الأرضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ في استجلابِ الخَراجِ لأنَّ ذلكَ لا يُدْرَكُ إلاَّ بالعِمَارَةِ ، ومَنْ طَلَبَ الخَراجَ بغيرِ عِمارَةٍ أخْرَبَ البلادَ وأَهْلَكَ العبادَ ، ولَمْ يَسْتَقِمْ أمْرُهُ إلاَّ قليلاً) (103).

(103) شرح نهج البلاغة : ابن أبي الحديد ج18 ص274.

ومِنْ شروطِ الحاكمِ العادلِ أَخَذَ التَّقريرُ الدَّوليُّ قولَ عليٍّ (عليهِ السَّلامُ) الَّذي قالَ فيهِ : (ثُمَّ اخْتَرْ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ، مِمَّنْ لاَ تَضِيقُ بِهِ الأُمُورُ، وَلاَ تُمَحِّكُهُ الْخُصُومُ وَلاَ يَتَمادَى فِي الزَّلَّةِ وَلاَ يَحْصَرُ مِنَ الْفَيْءِ.

إِلَى الْحَقِّ إِذَا عَرَفَهُ، وَلاَ تُشْرِفُ نَفْسُهُ عَلَى طَمَعٍ ، ولاَ يكتفِي بِأَدنَى فَهْمٍ دُونَ أَقصَاهُ وَأَوْقَفَهُمْ فِي الشُّبُهَاتِ وَآخَذَهُمْ بِالْحُجَجِ، وَأَقَلَّهُمْ تَبَرُّماً بِمُرَاجَعَةِ الْخَصْمِ، وَأَصْبَرَهُمْ عَلَى تَكَشُّفِ الأُمُورِ، وَأَصْرَمَهُمْ عِنْدَ اتِّضَاحِ الْحُكْمِ، مِمَّنْ لاَ يَزْدَهِيهِ إِطْرَاءٌ وَلاَ يَسْتَمِيلُهُ إِغْرَاءٌ، وأُولئِكَ قَلِيلٌ.

ثُمَّ أَكْثِرْ تَعَاهُدَ قَضَائِهِ، وافْسَحْ لَهُ فِي الْبَذْلِ مَا يُزِيلُ عِلَّتَهُ، وَتَقِلُّ مَعَهُ حَاجَتُهُ إِلَى النَّاسِ، وَأَعْطِهِ مِنَ الْمَنْزِلَةِ لَدَيْكَ مَا لاَ يَطْمَعُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنْ خَاصَّتِكَ، لِيَأْمَنَ بِذلَكَ اغْتِيَالَ الرِّجَالِ لَهُ عِنْدَكَ. فَانْظُرْ فِي ذلِكَ نَظَراً بَلِيغاً، فَإِنَّ هذَا الدِّينَ قَدْ كَانَ أَسِيرًا فِي أَيْدِي الأَشْرَارِ، يُعْمَلُ فِيهِ بِالْهَوَى، وَتُطْلَبُ بِهِ الدُّنْيَا.

ثُمَّ انْظُرْ فِي أُمُورِ عُمَّالِكَ، فَاسْتَعْمِلْهُمُ اخْتِبَارًا وَلاَ تُوَلِّهِمْ مُحَابَاةً وأَثَرَةً ، فَإِنَّهُمَ جِمَاعٌ مِنْ شُعَبِ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ وَتوَخَّ مِنْهُمْ أَهْلَ التَّجْرِبَةِ وَالْحَيَاءِ، مِنْ أَهْلِ الْبُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ، فِي الإِسْلاَمِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، فَإِنَّهُمْ أَكْرَمُ أَخْلاَقًا، وَأَصَحُّ أَعْرَاضًا، وَأَقَلُّ فِي الْمَطَامِعِ إِشْرَافًا، وَأَبْلَغُ فِي عَوَاقِبِ الأُمُورِ نَظَرًا بليغًا.

وقد تَضَمَّنَ التَّقريرُ مقتطفاتٍ مِنْ وصايَا الإمامِ عليٍّ (عليهِ السَّلامُ) الموجودةِ في نهجِ البلاغةِ ، الَّتي يُوصِي بِهَا عمَّالَهُ ، وقادَةَ جندِهِ ، حيثُ يذكُرُ التَّقريرُ أنَّ هذِهِ الوصايَا الرائعةَ تُعَدُّ مفخرةً لنشرِ العدالةِ ، وتطويرِ المعرفةِ ، واحترامِ حقوقِ الإنسانِ .

وشَدَّدَ التَّقريرُ الدُّوليُّ على أَنْ تأخذَ الدُّوَلُ بهذِهِ الوصايَا في برامِجِهَا السياسيَّةِ والاقتصاديَّةِ والاجتماعيةِ والتَّعليميَّةِ ، لأنَّهَا لاَ تزالُ بعيدَةً عَنْ عالَمِ الديمقراطيَّةِ ، وتمنعُ تمثيلَ السُّكانِ ، وتمنعُ مشاركةَ المرأةِ في شؤونِ الحياةِ ، وبعيدَةً عَنِ التَّطورِ وأساليبِ المعرفَةِ .

والملاحَظُ أَنَّ التَّقريرَ المذكورَ قد وُزِّعَ على جميعِ دولِ الأُمَمِ المُتَّحِدَةِ، حيثُ اشتملَ على منهجيَّةِ عليٍّ بن أبي طالب (عليهِ السَّلامُ) في السياسَةِ والحُكْمِ، وإدارةِ البلادِ ، والمشورَةِ بينَ الحاكِمِ والمحكومِ ، ومحاربَةِ الفسادِ الإداريِّ والماليِّ ، وتحقيقِ مصالحِ النَّاسِ ، وعدمِ الاعتداءِ على حقُوقِهِم المشروعةِ .

وَتَضَمَّنَ التَّقريرُ الدُّولِيُّ أيضًا شروطَ الإمامِ عليٍّ (عليهِ السَّلامُ) للحاكِمِ الصَّالحِ، الَّتي وَرَدَتْ في نهجِ البلاغةِ، وفيها يقولُ (عليهِ السَّلامُ) : (إنَّ مَنْ نَصَّبَ نفسَهُ للنَّاسِ إمامًا فليبدَأ بتعليمِ نفسِهِ قبلَ تعليمِ غيرِهِ ، وليكُنْ

تأديبُهُ بسيرتهِ قبلَ تأديبِهِ بلسانِهِ ، فمعلِّمُ نفسِهِ ومؤدِّبُهَا أحقُّ بالإجلالِ مِنْ معلِّمِ النَّاسِ).

واقتبسَ التَّقريرُ الدُّوليُّ مقاطِعَ مِنْ وصايَا الإمامِ (عليهِ السَّلامُ) لعاملِهِ على مِصْرَ مالكٍ الأشترِ، الَّتي يُؤَكِّدُ فيها استصلاحِ الأراضي والتَّنمِيَةِ ويقولُ : " وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمَارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلاَبِ الْخَرَاجِ، لأَنَّ ذلِكَ لاَ يُدْرَكُ إِلاَّ بَالْعِمَارَةِ؛ وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ الْبِلاَدَ، وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلاَّ قَلِيلاً " .

ووردَ في التَّقريرِ الدُّوليِّ أيضًا أساليبُ الإمامِ عليٍّ (عليهِ السَّلامُ) في محارَبَةِ الجهلِ والأميَّةِ، وتطويرِ المعرفةِ ، ومجالسةِ العلماءِ ، حيثُ يقولُ لِمَالكٍ : (وَأَكْثِرْ مُدَارَسَةَ الْعُلَمَاءِ، وَمُنَافَثَةَ الْحُكَمَاءِ، فِي تَثْبِيتِ مَا صَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ بِلاَدِكَ ، وَإِقَامَةِ مَا اسْتَقَامَ بِهِ النَّاسُ قَبْلَكَ وأَكْثِر مِنْ مُدَارَسَةِ العلماءِ ، ومنافسةِ الحكماءِ في تثبيتِ ما صلحَ عليهِ أمرُ بلادِكَ ، وإقامَةُ ما استقامَ بِهِ النَّاسُ قبلَكَ) .

لَقَدْ اشتملَ العهدُ على قواعدِ الإدارةِ الإسلاميَّةِ وحقوقِ الرَّاعي في المنهجِ الإسلاميِّ والرَّعيَّةِ.

وَقَدْ تناولَ الإمامُ في عهدِهِ النظامَ الإداريَّ الإسلاميَّ مستعرضًا ما يشتملُ عليهِ هذا النظامُ من مضامينَ وحقوقٍ اشتملتْ على:

1-الحقوق الاقتصادية والمالية.

2- الحقوق الاجتماعية .

3- الحقوق السياسية .

4- الحقوق الدينية .

5- القيم والأخلاق الإسلامية.

لقد سَجَّلَتْ منظمةُ الأُممِ المتحدةِ في نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2003 عهدَ الإمامِ عليٍّ (عليهِ السَّلامُ) بوصفِهِ وثيقةً وحيدةً لنشرِ العدالةِ على مَرِّ التاريخ، علمًا أَنَّ خبراءَ المنظمةِ الذينَ أُسنِدَتْ إليهِم مهمَّةُ تقويم هذهِ الوثيقةِ كانُوا نُخَبًا مِنْ مختلفِ الأديانِ (104).

(104) ينظر: وصية الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر – وثيقة من وثائق الأمم المتحدة – الإعلام الدولي 6460. في 2016/4/16، الدكتور سامي آل سيد عكلة الموسوي / تويتر.

مضامينُ كتابِ توليةِ مالك الأشتر :

وَلَّى الإمامُ عليُّ بن أبي طالب (عليهِ السلامُ) ، مالكَ بن الحارث الأشتر على مِصْرَ، وكانَ الإمامُ يُعنَى باختيارِ عمَّالِهِ مِنْ أهلِ القدرةِ والصَّلاحِ والتقديرِ، ويُزَوِّدُهُم بعهودٍ مكتوبةٍ إلى أهلِ ولاياتِهِم ، ويتضمَّنُ الكتابُ إلى مَنْ وَلَّى عليهم بيانَ حقوقِهِم وواجباتِهِم، والخطةَ الَّتي وضعَهَا الإمامُ لإدارةِ بلدِهِم، ويعدُّ ميثاقًا لاَ يجوزُ للعاملِ أنْ يحيدَ عنهُ أو يخرجَ على مَا جاءَ فيهِ.

والكتبُ والعهود في هذا المقامِ مشهورةٌ ، لكنَّ أشهرَهَا ذلكَ الكتابُ الجامعُ الَّذي كتَبَهُ الإمامُ لِمالكٍ الأشتر النَّخَعِيِّ لَمَّا ولاَّهُ على مِصْرَ، وهُوَ أطولُ عهودِهِ وأجمعُ كتبِهِ، وَضَعَ فيهِ أدقَّ الأنظمةِ وأهَمَّهَا إصلاحًا لحياةِ الإنسانِ السياسيَّةِ والاجتماعية... وعالجَ فيهِ بصورةٍ موضوعيَّةٍ وشاملةٍ جميعَ قضايَا الحكمِ وإدارتِهِ، والعلاقةَ بينَ الحاكمِ والمحكومِ ، ثُمَّ يتعاهَدُهُم بكتبِهِ ، موجِّهًا وناصحًا ومرشدًا ، ثُمَّ هُوَ يتحسَّسُ أخبارَهُم ، ويستطلِعُ أنباءَهُم، وفي ضوءِ ذلكَ يَقِرُّ المحسنَ مِنْهُم على عملِهِ ، ويَعْزِلُ مَنْ أساءَ ويُعاقِبُ المُذْنِبَ ... وتلكَ هِيَ سياسةُ الإمامِ العادلِ ، والخليفةِ الرَّاشدِ الأريبِ (105) .

---

(105) ينظر : صحافة نت اليمن 8/20/ 2020 (597): محمد محسن الحوثي **GOOGLE**.

أَهميَّةُ العَهْدِ :

لِعَهْدِ الإمامِ عليٍّ (عليهِ السَّلامُ) لمالكٍ الأشترِ أهميَّةٌ واضحةٌ ، فَهُوَ يَكتَسِبُهَا مِنَ الأُمورِ الآتيةِ:

- يُعَدُّ أوَّلَ وثيقةٍ دستوريةٍ تضمنُ نظامَ إدارةِ الدولةِ والمجتمعِ، وشؤونَ الحكمِ وِفْقَ رؤيةٍ سليمةٍ.

- تَضَمَّنَ العَهْدُ مُرْتَكَزَاتٍ ومبادئَ الحكمِ الصالحِ ، وبذلكَ إمكانيةُ صلاحيةِ العملِ بِمَا تضمَّنَهُ العهدُ في الواقع ِالعملي ، وفي هذا الجانبِ اهتمَّتِ الأُمَمُ المتحدةُ بِهِ بالتزامُنِ مَعَ تَبَنِّيهَا مفهومَ ومبادئَ الحكمِ الرَّشيدِ المتزامنةَ مَعَ حقبةِ كوفي عنان الأمينِ العامِّ للأُمَمِ المتحدَةِ (السابقِ)، الَّذي وصلَ العهدُ إلى أُذُنِهِ عَنْ طريقِ زوجتِهِ السويديَّةِ ، وحينَهَا قالَ: إِنَّ هذِهِ العبارةَ مِنَ العَهْدِ يجبُ أَنْ تُعَلَّقَ على كُلِّ المؤسساتِ الحقوقيَّةِ في العالَمِ ، والعبارةُ مِنَ العَهْدِ هِيَ : (... وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ، وَالْمَحَبَّةَ لَهُمْ، وَاللُّطْفَ بِهِمْ، وَلاَ تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبُعًا ضَارِيًا تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ، فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ: إِمَّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ، أو نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ).

وهذِهِ العبارةُ جَعَلَتْ (كوفي عنان) يُنادِي بأنْ تَدْرَسَ الأجهزةُ الحقوقيَّةُ والقانونيَّةُ العَهْدَ العلويَّ ، وترشيحَهُ ليكونَ أحدَ مصادرِ التشريعِ للقانونِ

الدوليِّ ، وبَعْدَ مداولاتٍ استمرَّتْ لمدَّةِ سنتينِ في الأُمَمِ المتحدَةِ صوَّتَتْ غالبيَّةُ دولِ العالَمِ على أنْ يكونَ العهدُ العلويُّ أحدَ مصادرِ التَّشريعِ للقانونِ الدُّوَلِي(106).

وكانَتْ رئيسةُ وزراءِ اسكتلندا قَد تَوَّجَتِ العبارةَ السابقةَ مِنَ العهدِ العلويِّ مقَرَّ الحكومةِ سنة2018م.

أمَّا العلاَّمةُ أحمد محمد الشامي- رَحِمَهُ اللهُ - كانَ يُحَدِّثُ طلبَةَ العلمِ بالجامعِ الكبيرِ-صنعاء- أنَّ بريطانيا رَفَعَتْ أو عَلَّقَتْ عَهْدَ الإمامِ عليٍّ (عليهِ السَّلامُ) لمالك الأشترِ في البرلمان البريطاني (مجلس العموم، ومجلس اللوردات) (107).

---

(106) ينظر : صحافة نت اليمن 8/20/ 2020 (597): محمد محسن الحوثي **GOOGLE**.

(107) ينظر : المصدر نفسه.

صور متفرقة من مدينة القليوبية بمصر لمرقد مالك

الأشتر النخعي وآلي الأمام علي على مصر الذي اغتيل بدس

السم له من قبل عمرو ابن العاص

الفهرست

المقدمةُ.....3

عهدُ الإمامِ عليٍّ (عليهِ السَّلامُ) في آثارِ الدارسينَ :.....8

نص عهد الإمام علي لمالك الأشتر.....11

بحوث الدراسة 31

لمحةٌ تاريخيَّةٌ لتوليةِ مالك الأشتر (ت 38 هـ) على مِصْرَ : 39

مِنْ وَصَايَا الإمامِ علي (عليه السلام) لِلْحاكِمِ في العهدِ: 41

المبادئُ العامَّةُ للمهامِّ الإداريَّةِ والاقتصاديَّةِ لحاكمِ البلادِ.....67

الإصلاحاتُ في عهدِ الإمامِ عليِّ بنِ أَبي طالبٍ (عليهِ السَّلامُ) :.....67

الجانبُ الإداريُّ :.....67

عهدُ عليٍّ لمالكِ الأشتر كَمَا وَرَدَ في تقريرٍ لِلأُمَمِ المتحدة : 69

مضامينُ كتابِ توليةِ مالك الأشتر :.....75

أَهميَّةُ العَهْدِ :.....76

صور متفرقة من مدينة القليوبية بمصر لمرقد مالك الأشتر النخعي وآلي الأمام علي على مصر الذي اغتيل بدس السم له من قبل عمرو ابن العاص 79

الفهرست.....87